انفرادات ابن الحاجب النحوية في ضوء تراثه

عرضًا ومناقشة ونقدًا

إعـداد

دكتور/ محمد سعيد أبو اليزيد علي أبو زيد

مـــدرس اللغـــويات

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

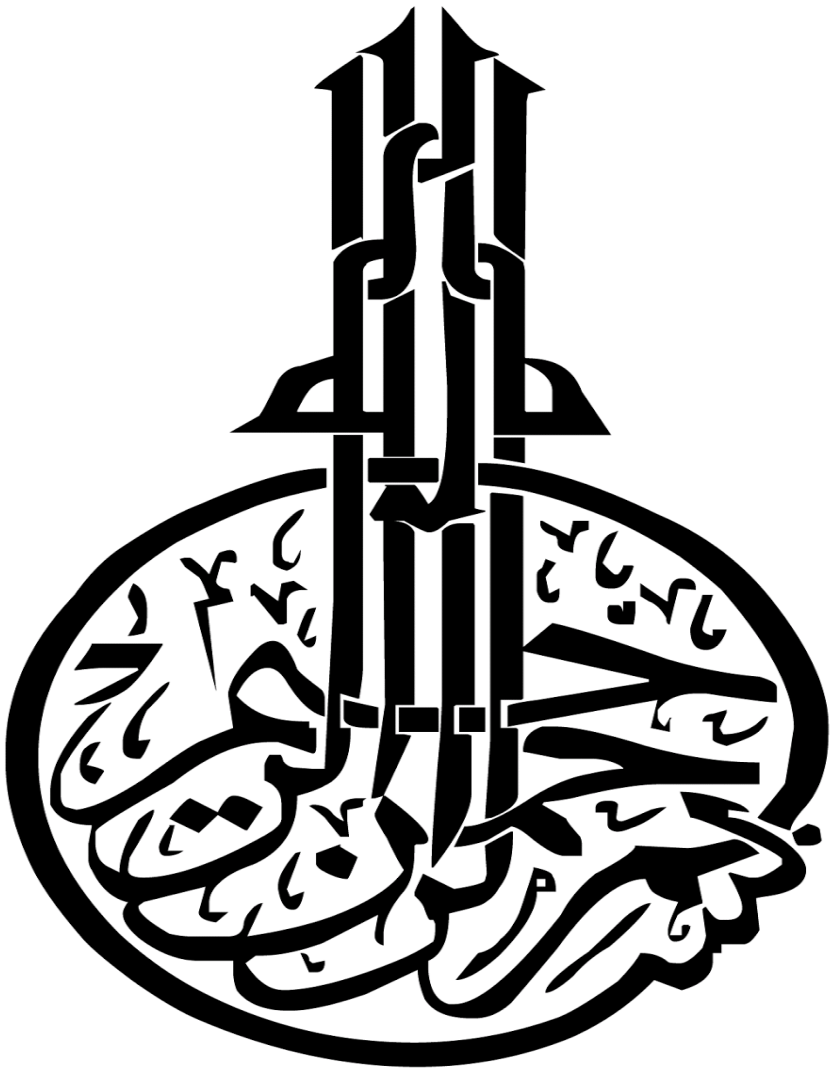

انفرادات ابن الحاجب النحوية في ضوء تراثه عرضاً ومناقشة ونقداً

محمد سعيد أبو اليزيد علي أبو زيد
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، فرع جامعة الأزهر بالمنوفية
البريد الإلكتروني:
Mohamedaboelyazeed.lan@azhar.edu.eg

الملخص:

يُعدُّ علم النحو من أعظم علوم العربية أصالة وأوسعها مادة وأغزرها تراثًا؛ فبه تستبين سبيل العلم علىٰ تنوع مقاصدها وتفاوق ثمارها، ومن أهم كتب التراث التي وصلت إلينا كُتبُ العلامة ابن الحاجب، فقد بلغت مستوىٰ من الكمال، وهو ما دفعني إلىٰ النظر فيها، ألتقط منها بعضَ الدرر التي أودعها ابن الحاجب تراثه، فتناول هذا البحث الآراء النحوية التي انفرد بها ابن الحاجب، وهي التي لم تتجه إليها أنظار الباحثين، وفي حقيقة الأمر هي آراء جديرة بالبحث والدراسة، فحاولت إلقاءَ الضوء عليها، والوقوفَ علىٰ أسبابها، وترجيحَ ما يراه راجحًا منها.

ويُلْحَظُ في هذه الانفراداتِ أنَّ ابنَ الحاجب وظَّفها توظيفًا دقيقًا، إمَّا في تصحيح معنىٰ أو عبارة، وإمَّا في إضافة معنىٰ جديدٍ، أو في إضافة رأيٍ جديدٍ، فلم يكن ابن الحاجب مجرد ناقل لآراء المتقدمين عليه، وإنما كان ذا شخصيةٍ مستقلةٍ، ورؤىٰ منفردة، فكثيرًا ما يعترض عليهم ويُصرح بمخالفتهم، ومن ذلك قوله: «والتعبير بقولنا: كذا أفضل من التعبير بقولهم كذا؛ ليشمل غيره»، وقد عرض البحث هذه الآراء التي انفرد بها، وناقشها بالشواهد والأدلة، مرجحًا الرأي الراجح منها.

الكلمات المفتاحية: الانفرادات-النحوية- ابن الحاجب- عرضًا ومناقشة.

Ibn al-Hajib's grammatical uniqueness in the light of his heritage - presentation - discussion and criticism

Mohammad Said Abu Alyazeed Ali Abu Zaid
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University Branch in Menoufia
Email: *Mohamedaboelyazeed.lan@azhar.edu.eg*

Abstract:

The science of grammar is one of the greatest sciences of Arabic originality and the widest material and the most prolific heritage, it shows the path of science on the diversity of its purposes and the fruits of the outbreak, and one of the most important heritage books that have reached us is the books of the scholar Ibn al-Hajib, it has reached a level of perfection, which prompted me to consider it, I pick up some of the pearls deposited by Ibn al-Hajib his heritage, this research dealt with the grammatical views that were unique to Ibn al-Hajib, which did not single out a previous study, and in fact they are opinions worth researching And the study, I tried to shed light on them, and to identify their causes, and to weigh what he deems likely from them.

It is noted in these singles that Ibn al-Hajib employed accurately, either in correcting the meaning or phrase, or in adding a new meaning, or in adding a new opinion, Ibn al-Hajib was not just a carrier of the views of the applicants, but it was an independent personality, and individual visions, often objected to them and declared their violation, including saying: «And the expression by saying: such and such is better than the expression by saying such; to include others», the research has presented these views, which are unique to them, and discussed with evidence and evidence, weighted opinion The most correct ones.

Keywords: singular - grammatical - son of the eyebrow - presentation and discussion.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسَّلامُ علىٰ أشرفِ الخلقِ وإمامِ المرسلين، سيدِنَا محمد وعلىٰ آله وصحبه الغرِّ الميامين أئمةِ الهدىٰ وأعلامِ الدِّين، ومَن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين. أمَّا بعد:

فقد اتخذتِ الدراساتُ النحوية أشكالًا متنوعةً، وأنماطًا متعددةً، فمنها ما يكون تحقيقًا للمخطوطات، ومنها ما يكون دراسة للقضايا النحوية والصرفية في بعض الكتب، ومنها مَا يختص بالقراءات القرآنية وتوجيهها نحويًّا وصرفيًّا، ومنها ما يكون بدراسة شخصية من الشخصيات النحوية؛ للوقوف علىٰ اتجاهه وتفكيره، ومن هذا النوع كانت هذه الدراسة المتواضعة – التي لم أقف علىٰ دراسة مستقلة تناولتها بالدرس والتحليل في هذه الجزئية (الانفرادات النحوية)- لشخصية رائدة في شتىٰ العلوم، ولا سيما علم النحو والصرف، وهذه الشخصية قد جعل الله لمؤلفاتها القبول، فتناولها العلماء بالشرح والتعليق، فأردتُ أن أشارك- ولو بشيء يسير- في هذه الشخصية العبقرية التي ذاع صِيتُها، وطبقتْ شهرتُها الآفاق، ألا وهي شخصية ابنِ الحاجب النحوية، التي تمثلت في الآراء التي انفرد بها من خلال مؤلفاته النحوية، ولم يسبقه أحد إليها-فيما أعلم-ولم تُفْرَدْ لها دراسة مستقلة اللهم إلا ما كان من إشارات سريعة لبعضها من محققي كتبه، فاستخرت اللهَ وشرعت في بحث هذه الانفرادات، وجعلتها في دراسة مستقلة تجمع شتاتَها، فجاءت هذه الدراسة بعنوان:

(انفرادات ابن الحاجب النحوية في ضوء تراثه عرضًا ومناقشة ونقدًا)

والغرضُ الأساس من هذه الدراسة هو مناقشة انفرادات ابن الحاجب ودراستها، ومدىٰ تأثره بمَن سبقه من النحويين، وهل قال بها أحدٌ قبله، أو هي انفراد له خاصة؟ وموقف النحويين من بعده منها كلٌّ ذلك بالحجة والدليل ما أمكن.

وأعني بالانفراد ما قاله ابن الحاجب ولم يسبقه إليه أحدٌ، سواء أكان انفردًا بحكم نحوي، أم بتصحيح عبارة وترجيح تعبير علىٰ تعبير ووصفه بالأَولَىٰ، أو بغير ذلك، طالما أنَّه لم يسبق إليه كما سيتضح في أثناء البحث إن شاء الله تعالىٰ.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسبابٌ، منها:

١. رغبتي في أن أُدلِيَ بدلوي -ولو بشيءٍ يسيرٍ- في إثراء الدرس النحوي.

٢. تعلقُ هذا الموضوع بعالم جليل له ثِقَلُه في شتىٰ العلوم، ولا سيما علم النحو، وبمصنفاته التي طبقت شهرتها الآفاق، وتسابق علىٰ دراستها الباحثون في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

٣. رغبتي في لمِّ شتات هذا الموضوعِ وجمع ما تفرَّق منه؛ ليسهل تناولُه والإفادة منه.

❁ منهج البحث:

وقد اتبعتُ في هذه الدراسةِ المنهجَ الاستقرائيَّ الوصفيَّ، فقمتُ باستقراء كتبِ ابن الحاجب، واستخرجتُ الآراء التي تفرَّد بها- ولم يسبقه إليها أحدٌ من النحويين المتقدمين عليه-، وناقشتها علىٰ النحو الآتي:

١. صدَّرتُ المسألةَ بانفراد ابن الحاجب من خلال مصنفاته، بعد تمهيد موجز.

٢. قدمتُ للمسألة من خلال كتب النحو، ذاكرًا آراء النحويين وموقف ابن الحاجب منها.

٣. ناقشت هذه الآراء، مرجحًا ما يستحق الترجيح، داعمًا ذلك بالدليل ما أمكن.

❁ الدراسات السابقة

أمَّا عن الدراساتِ السابقةِ فإنني لم أقف -حسب علمي- علىٰ دارسةٍ خاصةٍ تناولت هذا الموضوع تحديدًا-مع كثرة الدراساتِ التي قامت حول ابنِ الحاجب ومصنفاتِه-غير أنَّ هناك دراستين تتصلان به، وإن اختلفتا عنه طبيعةً ومنهجًا، وهما:

١- **منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الكافية) دراسة وتحليل**، رسالة ماجستير للباحثة/ إخلاص نصر الريح حسين، في كلية اللغة العربية جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠٠٥م. تناولت فيها الباحثةُ حياةَ ابن الحاجب وبيئته وآثاره، وكتاب (الكافية) وشروحها ومنظوماتها، ومنهج ابن الحاجب فيها، ثم موقف ابن الحاجب من البصريين والكوفيين، ثم ختمتِ الباحثةُ رسالتَها ببعض الآراء التي تفرَّد بها وسردتها سردًا دون دراسة، لم ألتقِ معها إلىٰ في مسألتين، وهما غير مدروستين، بل ذكرتهما الباحثةُ دون دراسة.

ويعلم الله أنني لم أطلع علىٰ هذه الرسالة إلا بعد تحكيم البحث قبل نشره في المجلة، كانت من ضمن ملاحظات بعض الأساتذة المحكمين جزاهم الله خيرًا.

٢- **تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية جمع ودراسة**، بحث منشور للأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الجندي، في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود العدد الرابع والثلاثون ٢٠٢١م. عرضَ أستاذنا الدكتور/ أحمد الآراء النحوية المتعارضة، والآراء الصرفية المتعارضة، وأسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب، وطرق الترجيح بينهما. ولم يلتقِ بحثي مع هذا البحث في أي مسألة.

❁ خطة البحث:

قد اقتضتْ طبيعةُ الدراسةِ أن تقومَ على مقدمة، وتمهيد، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمة فيها أهم نتائج البحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

أمَّا المقدمة: فبيَّنتُ فيها أهمِّيَّةَ الدِّراسة، والدوافعَ التي دفعتي إلىٰ الكتابةِ في هذا الموضوع، والدراساتِ السابقةَ، وخطتَه، والمنهجَ المتبع في كتابته.

وأمَّا التمهيد: فتناولتُ فيه التعريف بابن الحاجب باختصار موجز يشمل: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونشأته، ومكانته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الأول: **فيما انفردَ بها ابنُ الحاجب في باب المرفوعات.**

والمبحث الثاني: **المسائل النحوية التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المنصوبات.**

والمبحث الثالث: **المسائل النحوية التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المجرورات.**

ثم الخاتمة بينتُ فيها أهم النتائج التي توصلتْ إليها الدراسةُ، ثم انتهىٰ البحث بثبت المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها، وفهرس الموضوعات.

وبعد، فقد بذلتُ في هذه الدراسة ما استطعت من جهد، فإن أكنْ قد وُفِّقت فمن الله وحده، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي أنِّي حاولت ولم أدَّخر وسعًا، والكمال لله وحده.

واللهَ أسألُ أن يوفقني ويُلهمني الصواب، إنه ولي ذلك والقادر عليه

وصلى الله، وسلَّم، وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

التمهيد

ابن الحاجب حياته وآثاره[١]

قال صاحب (النجوم الزاهرة) عن ابن الحاجب: «في شهرته ما يُغني عن الإطناب في ذكره»[٢].

وانطلاقًا من هذا القول السابق، سأختصر في ترجمة ابن الحاجب؛ فقد ذاع صِيته، وطبقت شهرته الآفاق، فهو غني عن التعريف، وقد قامت حوله دراسات وأبحاث كثيرة[٣].

---

(١) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء٢٣/ ٢٦٤، والطالع السعيد ص٣٥٢، وطبقات الشافعية ٣/ ٣٦٥، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦، والديباج المذهب ص٢٨٩، والبلغة ص١٩٦، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤.

(٢) النجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٠.

(٣) منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لمصنفها جمال الدين ابن الحاجب، دارسة وتحقيق أ.د/ جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز مكة المكرمة- الرياض؛ الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- منهاج الطالب إلىٰ تحقيق كافية ابن الحاجب تأليف أحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع الهجري دكتوراه د أ حمد بن عبد الله السالم ط دار السلام ط١ ٢٠٢٠م.
- آراء النحويين في كتاب بغية الطالب ومنية الراغب علىٰ مقدمة ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ للخالدي ٨٨٠هـ وموقفه منها
- شرح كافية ابن الحاجب بين ابن حاجي ت ٨٤٥هـ والأمام المهدي صلاح بن علي ت ٨١٩هـ دراسة موازنة.
- اختيارات العلامة محمد بن عز الدين المفتي الكبير ت ٩٧٣هـ في كتابه مصباح الراغب في شرح كافية ابن الحاجب جمعا ودراسة.
- موقف أبي الفداء اسماعيل بن علي ت ٧٣٢هـ من النحويين في شرحه علىٰ نظم كافية ابن الحاجب جمعا ودراسة.

اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه:

هو جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ، الدوينيّ[١] الأصل، الإسناوي المولد، النحوي الفقيه الأصولي، المالكي المعروف بـ(ابن الحاجب)[٢].

مولده ونشأته:

ولد ابن الحاجب في مدينة (إسنا) في صعيد مصر سنة (٥٧٠هـ)، ثم انتقل مع والده- الذي كان يعمل جنديًّا كُرديًّا حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحيّ[٣]- إلىٰ القاهرة، حيث ألحقه بمعاهد العلم بها، فحفظ القرآن، واشتغل بالفقه والقراءات والأصول والعربية.

كانت له رحلات إلىٰ دمشق أقام بها مُدرسًا للمالكية وشيخًا للمستفيدين في علمي القراءات والعربية، ثم استقر في القاهرة للتدريس بالمدرسة الفاضلية، فلازمه الطلاب، وعكف علىٰ الدرس والتأليف، وأخيرًا انتقل إلىٰ الإسكندرية، وظل بها إلىٰ أن مات[٤].

شيوخه:

تلقَّىٰ ابن الحاجب العلم -في شتىٰ فروعه- علىٰ عدد كبير من علماء عصره[٥]، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تكوين شخصيته العلمية الموسوعية، فقد أخذ بعض القراءات

---

(١) نسبة إلىٰ دَوين؛ وهي بلدة من نواحي أرَّان في آخر حدود أذربيجان. ينظر: معجم البلدان ٢/ ٢٩١، وجاء في بعض المصادر: الرويني بالراء؛ نسبة إلىٰ بلدة (رُوين) من قرىٰ جرجان. ينظر: معجم البلدان ٣/ ١٠٥.

(٢) ابن خال صلاح الدين الأيوبي. ينظر: النجوم الزاهرة ٦/ ١١٠.

(٣) ابن خال صلاح الدين الأيوبي. ينظر: النجوم الزاهرة ٦/ ١١٠.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦.

(٥) ينظر: الطالع السعيد ص ٣٥٣، وشذرات الذهب ٤/ ٣٤٧، وحسن المحاضرة ١/ ٤٩٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤١.

عن الشاطبي صاحب كتاب (حرز الأماني في القراءات)(ت: ٥٩٠هـ)، وقرأ علىٰ أبي الجود اللخمي شيخ القراء بديار مصر (ت: ٦٠٥هـ)، وسمع من البوصيري الكاتب الأديب(ت: ٥٩٨هـ) وأخذ عنه القراءات، ومحمد ابن يوسف الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي (ت: ٥٩٩هـ)، وتفقَّه علىٰ أبي منصور الأبياري (٦١٨هـ) وغيره، وتأدَّب علىٰ ابن البناء، واشتغل بالعلم حتىٰ برع في الأصول والعربية(١).

تلاميذه:

أخذ عن ابن الحاجب كثيرٌ من أبناء عصره منهم: الملك الناصر داود ابن المالك الناظم(ت:٦٥٥هـ)، والحافظ المنذري (ت:٦٥٦هـ)، وجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، وغيرهم(٢).

آثاره:

ترك ابن الحاجب عددًا من المؤلفات في شتىٰ صنوف العلم، فقد أَلَّف في النحو والصرف والفقه والعروض والقراءات وغيرها من العلوم، وهي في غاية الحسن والجمال، قال عنه صاحب كتاب (وفيات الأعيان): «وكُلُّ تصانيفه في نهاية الحسن، والإفادة»(٣).

وقد لاقت مصنفات ابن الحاجب-رحمه الله- قبولًا وعناية مِمَّنْ جاء بعده من العلماء، فقد اهتموا بها شرحًا وتعليقًا، ومن أهم هذه المصنفات في العربية: (الكافية، والشافية،

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٣/ ١٩٨، والبلغة ص ١٩٦، والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣، وحسن المحاضرة ١/ ٣٥٥.

(٣) وفيات الأعيان٣/ ٣٤٩.

وشرحهما، وشرح الوافية نظم الكافية، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي، والمسائل الدمشقية).

وفاته:

توفي ابن الحاجب-رحمه الله- في الإسكندرية يوم الخميس في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٦٤٦هـ)،الموافق الثامن عشر من فبراير ١٢٤٩م، ودفن بباب البحر، قريبًا من مثوىٰ الشيخ ابن أبي شامة، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد سيدي أبي العباس المرسي [١].

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٥.

المبحث الأول: انفرادات ابن الحاجب في باب المرفوعات

قصر الاستفهام المسوِّغ للابتداء بالنكرة على الهمزة المعادلة بـ(أم)(١)

لا يُبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، فكيف يُحكم علىٰ مجهول! لذا قال النحويون جملةً من مسوغات الابتداء بالنكرة كأن تكون موصوفة، أو مسبوقة بنفي أو استفهام أو غير ذلك من المسوغات، وقد تبع ابنُ الحاجب النحويين في هذا، غير أنَّه انفرد بقصر الاستفهام المتقدم علىٰ النكرة الواقعة مبتدأ علىٰ الهمزة المعادلة لـ(أم) المتصلة، فقال في أثناء ذكره للمسوغات: «...ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة كقولك: أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ لأن المتكلم به قد علم نسبته إلى أحدهما»(٢).

العرض والمناقشة

اتفقت كلمة النحويين علىٰ أنَّ المبتدأ يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا خُصِّصَ بوجهٍ.

قال سيبويه: «... وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: "عبد الله منطلق". تبتدئ بالأعرف ثم تَذكر الخبرَ...» (٣).

وأيَّده ابنُ السرج -فيما ذهب إليه-فقد صرَّح بأنه إذا اجتمع في الكلام اسمان أحدهما معرفة والآخر نكرة، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ والنكرة هي الخبر؛ إذ قال: «فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن تكون

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٤٨، والأصول في النحو ١/ ٥٩، والخصائص ١/ ٣١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٣، والكناش في النحو ١/ ١٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٩، والتصريح١/ ٢٠٩.

(٢) شرح الوافية ص ١٧٥، ١٧٦، وينظر: شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٨.

النكرةُ الخبرَ؛ لِأَنَّكَ إذا ابتدأت فإنَّمَا قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرتَه؛ لتسند إليه الخبر»(١).

وتبعهما ابنُ جني فيما ذهبا إليه(٢).

ومما خَصَّص به النحويون النكرة: أن يسبقها استفهام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾(٣)... إلىٰ غير ذلك من مسوغاتِ الابتداء بالنَّكرةِ المذكورة في كُتُبِ النحو(٤).

وقد انفرد به ابنُ الحاجب في قصر الاستفهام المتقدم علىٰ النكرة الواقعة مبتدأ بهمزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة، ولعلَّه يقصد بذلك التفريق بين الصفة والإخبار، فإذا قائل: «أرجل في الدار أم امرأة؟» فهو عالم بوجود أحدهما في الدار، إلا أنَّه لا يعلم المتعين منهما، فهو يسأل عنه.

أمَّا إذا قال: أرجل في الدار؟ -كما قال النحويون-بتقديم مطلق الاستفهام علىٰ النكرة من غير أن يقيده بنوع معين كما فعل ابن الحاجب، فإن الخبر يكون بمعنىٰ الوصف؛ لأن الجار والمجرور متعلق بمحذوف قدَّره النحويون بـ(كائن أو مستقر- أو استقر) وهذا التقدير يكون وصفًا للنكرة وليس خبرًا(٥).

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٥٩.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣١٨.

(٣) سورة النمل من الآية (٦٠).

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢١، الأصول في النحو١/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٤٢.

(٥) ينظر: نتائج الفكر ص ٣٢٤.

وقد نصَّ ابنُ الحاجب علىٰ هذا الكلام بقوله: «...ومنها: أن تقع النكرة بعد حرف الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة، فيجوز أن تكون مبتدأ وإن كانت نكرة، كقولك: أرجل في الدار أم امرأة؟ لأنهم لمَّا علموا أنَّ ذلك إنَّمَا يَسأَلُ به مَن ثَبَتَ عنده العلمُ بالنسبة إلىٰ أحد الأمرين صار كأنه أمرٌ ثابتٌ له، فأشبه الصفة من حيث ثبوتها لموصوفها من غير قصد إلىٰ إثباته مفيدًا للمخاطب النسبة المفهومة منها، فاجتزأوا بذلك مُصَحِحًا في الموضع الذي ألجأهم إلىٰ تقديم المعنىٰ الذي تقرر عندهم في العبارة عنه بـ(الهمزة وأم)؛ لأنهم التزموا أن يكون أحد الأمرين اللذين عُلِمَ أحدُهما: يلي الهمزة، والآخر: يلي (أم)؛ قصدًا منهم إلىٰ التنبيه علىٰ ما حصل العلم بأحدهما من أول الأمر، فيقولون: أزيد قائم أم عمرو؟ وأقائم زيد أم قاعد؟ وأزيدا ضربت أم عمرًا؟ وأضربت زيدا أم أكرمته؟ وأشباهه، ولا يقولون: أزيد قائم أم قاعد؟ وكذلك جميع الباب، فلمَّا كان ذلك ملتزمًا عندهم في باب الهمزة المعادلة لـ(أم) المتصلة اجتزأوا بهذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة» (١).

فَبْيَنمَا وافق ابنُ عصفور (٢) والإسفراييني(٣)، ابنَ الحاجب في قصر الاستفهام المتقدم علىٰ النكرة علىٰ الهمزة المعادلة لـ(أم) المتصلة.

يقول ابنُ عصفور: «والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشرط... أو تكون النكرة عامَّة أو في جواب من سأل بالهمزة و(أم) »(٤).

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٤

(٢) المقرب ١/ ٣٢٦.

(٣) اللباب في علم الإعراب ص٦٤، ٦٥.

(٤) المقرب ١/ ٣٢٦.

ويقول الإسفراييني: «ولا يسوغ تنكيره إلا إذا تخصص بوجه... أو مُصَدَّرًا بهمزة الاستفهام يعادلها (أم) متصلة إمَّا تحقيقًا نحو: (أرجل في الدار أم امرأة؟) أو تقديرًا كما في (كم) الاستفهامية» (١).

فقد خالفه ابنُ هشام، والرضيُّ والسيوطيُّ، يقول ابن هشام: «وفِي شرح منظومة ابنِ الحَاجِب لَهُ أَنَّ الِاستِفهَام المسوغ للابتداء هُوَ الهمزَة المعادلة بِـ(أم) نَحو: "أرجل فِي الدَّار أم امرَأَة؟" كَمَا مَثَّلَ بِهِ فِي الكافية وَلَيسَ كَمَا قَالَ» (٢).

وأطلق الرضيُّ (٣) الاستفهام، ولم يقصره علىٰ همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة، ونقل السيوطيُّ(٤) كلام ابن هشام بنصه.

التعقيب والترجيح:

بعد عرض أقوال النحويين في هذه المسألة يتبين أنَّ انفراد ابن الحاجب بقصر الاستفهام المتقدم علىٰ النكرة الواقعة مبتدأ علىٰ همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة فيه تضييق؛ لأن الاستفهام عمومًا سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص، كما قال بذلك جمهور النحويين، ومثَّلوا له بقوله تعالىٰ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾، وقولهم: هل فتىٰ فيكم؟ فـ﴿إله﴾، و(فتىٰ): مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما مع كونهما نكرتين وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك حصلت الفائدة التي قال بها النحويون لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت. والله أعلىٰ وأعلم.

(١) اللباب في علم الإعراب ص٦٤، ٦٥.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦١٢.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٣٠.

المبحث الثاني: المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المنصوبات

بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يُرفع به(١)

اختلفت كلمة النحويين في المنادىٰ المفرد المعرفة من حيث البناء والإعراب، فذهب جمهور البصريين إلىٰ أنَّه مبنيٌّ علىٰ الضم(٢)، وذهب غيرهم إلىٰ أنَّه معربٌ بغير تنوين، ولكلٍّ أدلته(٣).

أمَّا ابنُ الحاجب فقد خالف جمهورَ البصريين في علامة بناء المنادىٰ المفرد المعرفة، فجعل التعبير ببنائه علىٰ ما يُرفع به أولىٰ من التعبير ببنائه علىٰ الضم، ويُؤيد ذلك قوله: «ويُبنى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة. هذا أولى من قولهم: مبني على الضم؛ لأنَّ نحو: "يا زيدان، ويا زيدون" مفرد مبني، وليس على الضم. فإذا قيل: " ويبنى على ما يرفع به" جَمَع الجميع مثل: "يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون"»(٤).

العرض والمناقشة

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم في محل نصب؛ لأنَّه مفعول به(٥).

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب٢/ ١٨٥، والمقتضب ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، والنكت للأعلم ١/ ٥٤٠، والكناش في فني النحو والصرف ١/ ١٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٧، والمقاصد الشافية ١/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢١، وشرح التصريح ٢/ ٢١١.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣، والتبيين ص٤٤٠، ائتلاف النصرة ص ٤٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣، وثمار الصناعة ٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، والتبيين ٤٤٠، وائتلاف النصرة ٤٥، والموفي في النحو الكوفي ص ١٦١

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٢/ ٤١٢-٤١٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣، والتبيين ص٤٤٠، ائتلاف النصرة ص ٤٥.

يقول سيبويه «فأمَّا المفردُ إذا كان منادىٰ فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنَّه كَثُر في كلامهم فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوبُ وما أشبهه»(١).

وقد ذهب المبرد إلىٰ مثل ما ذهب إليه سيبويه بأنَّ المنادىٰ المفرد المعرفة يُبني علىٰ الضم، ولم يلحقه التنوين، وعلَّل فِعلَ النحويين؛ لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون مُعربًا، وبيان ذلك إذا قال القائل: (يا زيد)، فقد أخر جه من بابه؛ لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحد عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها، فدخل في باب ما لا يكون إلا مبنيًّا؛ نحو: أنت، وإياك وغيرهما، وإنَّمَا بُنِيَ علىٰ الضم ليُخَالِفَ به جهة ما كان عليه مُعربًا؛ لأن بذلك دخل باب الغايات(٢).

وإنَّمَا بُني علىٰ حركة؛ لأنَّ المنادىٰ من قبل كان مستحقًا للإعراب، وكل اسم كان معربًا ثم أُزيلُ عنه الإعراب لعلةٍ عرضت فيه وجب أن يُبنىٰ علىٰ حركة، ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق نحو: (مَن، وكَم، وما)، فلهذا وجب أن يبنىٰ المنادىٰ علىٰ حركة (٣).

وقد اختار هذا المذهب جماعة من النحويين منهم: الجرجاني(٤)، والأعلم الشنتمري(٥)، والدينوري(٦)، والواسطي(٧)، والثمانيني(٨).

---

(١) الكتاب٢/ ١٨٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) ينظر: علل الوراق ص ٣٣٤.

(٤) ينظر: المقتصد للجرجاني ٢/ ٧٦٦.

(٥) ينظر: النكت للأعلم الشنتمري ١/ ٥٤٠.

(٦) ينظر: ثمار الصناعة ص ٣٤٩.

(٧) ينظر: شرح اللمع للواسطي ص ١٣٩.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد ص ٤٣٦.

وعُلِّلَ فِعلُ النحويين؛ لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون مُعربًا؛ لأن بذلك دخل باب الغايات، وإنَّمَا بُني علىٰ حركة؛ لأن المنادىٰ من قبل كان مستحقًّا للإعراب، وكل اسم كان معربًا ثم أُزيلُ عنه الإعراب لعلةٍ عرضت فيه وجب أن يُبنىٰ علىٰ حركة، ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق نحو: (مَن، وكَم، وما)، فلهذا وجب أن يبنىٰ المنادىٰ علىٰ حركة (١).

ومن النحويين مَن عَلَّلَ البناء بقوله: لما كان العلم والمفرد المقصود قصده مفردين معرفين بُنيا كما كان المضمر الذي وقعا موقعه مبنيًّا وهو مفرد معرفة(٢)؛ لأنَّ الأصل في (يا زيد) أن تقول: (يا إياك، ويا أنت) غير أنَّ المنادىٰ قد يكون بعيدًا، أو غافلًا، فإذا ناديته بـ(إياك، أو أنت) لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره، فجيء بالاسم الذي يخصه من دون غيره، فوقع الاسم الظاهر موقع المضمر؛ لذلك بُنِيَ؛ إذ وقوع المعرب موقع المبني سبب لبنائه، وذلك المظهر قد شابه المضمر في أمرين: إفراده، ووقوعه موقعه(٣).

وهذا مذهب الأصفهاني الباقولي(٤)، وابن الدهان(٥)، والعكبري(٦)، والنيلي(٧)، وغيرهم(٨).

---

(١) ينظر: علل الوراق ص ٣٣٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، والخصائص١/ ١٦٩، والبديع في علم العربية ١/ ٣٨٩، وشرح المفصل ١/ ٣١٦، وتوضيح المقاصد٢/ ١٠٥٤.

(٤) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦١٧.

(٥) ينظر: شرح الدروس لابن الدهان ص ٤٣٤.

(٦) ينظر: المتبع ٢/ ٤٧٧.

(٧) ينظر: الصفوة الصفية ٢/ ١٨٥.

(٨) ينظر: الملخص ١/ ٤٥٥.

وذهب ابن الحاجب مذهبهم، فقال: «وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنىً ولفظًا، فإنه واقع موقعه؛ إذ هو مخاطب معين ومثله في الإفراد فأجري مجراه»(١).

ووافقه ابنُ القواس(٢)، وأبو حيان(٣)، وابن هشام(٤)، والمرادي(٥).

واستَدَلّ أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه بأدلة منها ما يأتي:

١- أنه أبهم ككاف الخطاب(٦)، ووجه الشبه بينهما: الخطاب، والإفراد، والتعريف(٧)، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها(٨)، فوجب علىٰ ذلك أن يكون مبنيًا(٩).

٢- أنه وقع موقع اسم الخطاب، إذ الأصل في: (يا محمد): يا إياك، أو يا أنت؛ لأن المنادي لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه، ويؤتي باسم الخطاب فنقول: يا إياك، يا أنت، فلما وقع الاسم المنادي موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيًا كما أن اسم الخطاب مبني(١٠).

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤١٣، وينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٤، الوافية ص ٨٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن القواس ١/ ١٨٧.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ٤٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨٣.

(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٣٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٨٢٤.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٢٩.

(٧) ينظر: ثمار الصناعة ٣٤٩، وشرح المقدمة النحوية ص١٨٨.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٨.

(٩) ينظر: المرتجل ١٩١.

(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٢٩، شرح المفصل ابن يعيش ١/ ١٢٩.

٣- أنه أشبه الأصوات؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الكلام، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها(١)، فاختلط بالحرف فصار كما ينعق بـ"جَوتَ" و (عَدَس)، ونحوهما كما روي عن سيبويه(٢).

وإنَّمَا بُنِي علىٰ حركة؛ لأنَّ له أصلًا في التمكن، فوجب أن يميز عن ما بني، ولا أصل له في التمكن، فبني علىٰ حركة تمييزًا له عن مثل: مَن، وكَم وغيرهما مما لم يكن له سابق إعراب(٣).

إلا أنَّ الحاجب انفرد بالقول بأن المنادى الفرد المعرفة مبني على ما يرفع به، وأنَّ التعبير بهذا أولىٰ من التعبير بقولهم: مبنيٌّ علىٰ الضم؛ ليشمل الضم وغيره من الرفع.

التعقيب والترجيح:

رجَّح النحوين مذهب جمهور البصريين، ومَن وافقهم –وقد وافقهم في ذلك ابن الحاجب- الذين يرون أنَّ الاسم المنادي المفرد المعرفة مبني علىٰ الضم، وموضعه النصب وذلك لأمور منها:

١. أنه مفرد معرفة مخاطب، فكان قولك: «يا محمد» بمعنىٰ قولك: «يا إياك»، فلحق بذلك الكنايات وهي مبنية، فوجب أن يُبنىٰ كما بُنيت.

٢. قد صار المنادي المفرد المعرفة غاية تنتهي إليه الأصوات، فأشبهها وهي مبنية، فبُنِيَ كما بُنِيَتْ.

٣. أنه قد وقع موقع الاسم المضمر، والاسم إذا وقع موقع الحرف بني، وإذا وقع

---

(١) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٥٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٨٥.

موقع المضمر بني- أيضًا-، وقولك: «يا محمد» بمنزلة: «يا أنت»، كما قال الشاعر:

يَـــا أَبجَـــرُ بـــن مُـــرَّةَ يَـــا أَنتَـــا

أَنـــتَ الّـــذِي طَلَّقـــتَ عَـــامَ جُعتَـــا(١)

٤. **غير أنَّ ابن الحاجب انفرد** بأن جعل بناء المنادىٰ المفرد العَلَم علىٰ ما يُرفع به، أولىٰ من التعبير بقولهم إنه مبني علىٰ الضم، كما قال جمهور البصريين؛ ليشمل المفرد والمثنىٰ والجمع وغيرهم.

وإن كنتُ أرىٰ أنَّ تعبير جهمور البصريين الذين نصُّوا علىٰ أنه مبنيٌّ علىٰ الضم لا يقصدون أنه مبنيٌّ علىٰ الضم دون سواه من علامات الرفع الأخرىٰ، بل مقصدهم الضم وما ينوب عنه، وإنما عبَّروا بالضم؛ لأنَّه العلامة الأصلية للرفع، فلا خِلاف بينهم وبين ابن الحاجب في ذلك، وإنما أصلحَ ابنُ الحاجب العبارةَ، فقال: إن القول بأنه يبنىٰ علىٰ ما يرفع به أولىٰ من قولهم: مبني علىٰ الضم. والله أعلىٰ وأعلم.

(١) هذا الرجز لسالم بن دارة الغطفاني في أغلب مظانه، وينسب إلىٰ الأحوص في شرح الكافية للموصلي ١/ ١٨٨، والتبيين ص ٤٤١، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٩، نوادر أبي زيد الأنصاري ١٦٣، والإنصاف ١/ ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٥، والتصريح ٢/ ١٦٤، والدرر اللوامع ١/ ١٥١.

الشاهد في قوله: «يا أنتا» حيث نادىٰ الضمير المنفصل الذي وقع في موطن الرفع مناداة الاسم العادي؛ لأن قولهم: «يا زيد» بمعنىٰ: «يا أنت».

وجوب النصب في قولهم: (جئت وزيدًا) (١)

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو) بمعنىٰ (مع)، نحو: «سرتُ والطريقَ». فالطريقُ: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه لا يتأتىٰ منه السير.

أمَّا قولهم: «جئت وزيدًا»، فذهب النحويون إلىٰ أنَّ النصبَ في هذا المثال وشبهه مختار لا متعيَّن، أمَّا ابنُ الحاجبِ فقد انفرد بجعل النصب فيه متعينًا وواجبًا؛ وذلك لتعذر العطف الذي يجوز الوجهين، فقال: «وإن لم يجز العطف تعيَّن النصب، مثل: "جئت وزيدًا"، وإنَّما تعيَّن النصب؛ لتعذر العطف، وهو فعل صريح، وإذا جاز مثل ذلك مع معنى الفعل، فهو في صريح الفعل أجوز»(٢).

العرض والمناقشة

اختلف النحويون في ناصب المفعول معه على مذاهب أختصرها على النحو الآتي:-

ذهب جمهور البصريين(٣) إلىٰ أنَّ ناصب المفعول معه هو ما تقدمه من فعل، أو شبهه بتوسط الواو التي بمعنىٰ (مع).

وذهب الكوفيون(٤) إلىٰ أنه منصوب علىٰ الخلاف، فالعامل فيه معنويٌّ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها.

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٢٩٧، والأصول في النحو ١/ ٢٠٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٢، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٤٣، وشرح الأشموني ١/ ٤٩٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٥.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٧، والأصول لابن السراج ١/ ٢٠٩، والإيضاح للفارسي ص١٦٨، والإنصاف ١/ ٢١٥، وأسرار العربية ص١٨٢، وائتلاف النصرة ص٣٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٥، وأسرار العربية ص١٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والتصريح ١/ ٥٣١.

كما ذهب الزجاج[١] إلىٰ أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، نحو: «استوىٰ الماء والخشبة»، وتقديره: «استوىٰ الماء ولا بس الخشبة»[٢].

وذهب الأخفش[٣] إلىٰ أنه منصوب انتصاب الظرف، والواو مهيئة له أن ينتصب انتصاب الظرف[٤].

وهذه الواو بمعنىٰ (مع)؛ لِأنّ الفعل لمَّا لم يمكن تعديته إلىٰ المصاحب، جيء بالواو الّتي كانت عاطفه؛ فجعلت بين الفعل والمصاحب، مقوّية له، فتنزّلت منزلة الهمزة المعدّية للفعل القاصر، نحو: «أذهبت زيدًا»، ولم يكن لها عمل، كما لم يكن للهمزة عمل؛ نظرًا إلىٰ أصلها في باب العطف، وبين حاليهما فرق، وهو: أنَّ العاطفة تقتضي الشَّراكة في الفعل، من غير اشتراط مصاحبة، وهذه تفيد المصاحبة في أمر وزمان، فقام المنصوب – في هذا الباب – مقام الفاعل المرفوع، وأفاد شيئين: العطف بالواو من طريق اللّفظ والمعنىٰ، والنّصب؛ مراعاة لمعنىٰ المفعول، تقول: «جاء البرد والطّيالسة»، و: «ما زلت أسير والنيل»، و: «ما صنعت وأباك؟»، أي: مع الطّيالسة، ومع النيل، ومع أبيك[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٥، وأسرار العربية ص ١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، وائتلاف النصرة ص٣٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩.

(٥) البديع في علم العربية ١/ ١٧٤.

وقد قسَّم النحويون الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو شبهه قسمين: قِسمٌ يصحُّ كونُه مفعولًا معه، وقِسمٌ لا يصح فيه ذلك.

فأمَّا القِسمُ الذي يصح كونه مفعولًا معه، فقد اشترطوا فيه أن يكون فضلة، وأن تكون الواو معه بمعنىٰ (مع) تدل علىٰ المصاحبة، وجعلوه ثلاثة أقسام: قسم يترجح عطفه علىٰ نصبه مفعولًا معه، وقسم يترجح نصبه مفعولًا معه، وقسم يجب نصبه مفعولًا معه(١).

ومرجع ذلك كلِّه إلىٰ صحة العطف، فما أمكن فيه العطف بلا ضعفٍ، لا من جهةِ اللفظ، ولا من جهةِ المعنىٰ، فالمختارُ فيه الرفعُ، نحو: «كنت أنا ومحمدٌ كالأخوين»، فالمختار في (محمد) الرفعُ عطفًا علىٰ الضمير المتصل، وهو (التاء) في: (كنت)، فالعطف ممكن وليس فيه ضعفٌ لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنىٰ.

كما يجوز نصبه فأقول: «كنت أنا ومحمدًا كالأخوين»؛ مُعرِضًا عن التشريك في الحكم، والقصد إلىٰ مجرد المصاحبة.

وأمَّا ما يختار نصبه مفعولًا معه – وهو ما سِيقَتِ المسألةُ من أجلِهِ- فما كان في عطفه علىٰ ما قبله ضعف؛ إمَّا من جهة اللفظ كما قولهم: "جئتُ وزيدًا"، فرفعُ (زيد) عطفًا علىٰ الضمير المرفوع ضعيفٌ؛ لأنَّ العطفَ علىٰ الضمير المرفوع المتصل لا يحسن، ولا يقوىٰ إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل.

وقد وصف سيبويه هذا العطف بالقبح في قوله: «... لو قلتَ: "اقعُد وأخوك" كان قبيحًا حتَّىٰ تقول: (أنتَ)؛ لأنه قبيحٌ أَن تَعطف علىٰ المرفوع المُضمَرِ. فإذا قلت: "ما

(١) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص ٢٠٨.

صنعتَ أنتَ"، ولو تُركتْ هي، فأنت بالخيار إن شِئتَ حَمَلتَ الآخِر علىٰ مَا حَمَلتَ عليه الأوّلَ، وإن شئت حملته علىٰ المعنىٰ الأول»(١).

وزاد أبو سعيدٍ السيرافي الأمرَ وضوحًا بقوله: «وقد اجتمع في قولك: "ما صنعت وأباك" قُبحُ الرَّفعِ في (الأب)؛ لأنَّك تعطفه علىٰ التاء من غير توكيد، وحمل ما بعد الواو علىٰ معنىٰ (مع)؛ لِمَا يقتضيه المعنىٰ إذا أكدت التاء كُنتَ مُخَيَّرًا في رفعِ (الأب) وفي نصبه، فقلت: "ما صنعت أنت وأبوك"، وإن شئت (وأباك). فَمَن رَفَعَ فلِزَوَالِ قُبحِ اللفظِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما صانعٌ بالآخر شيئًا وملابسٌ له علىٰ ضرب من الملابسة، وإن نصبتَ فعلىٰ إبانة معنىٰ (مع) وأنَّ صنيعَ الأَوَّلِ مُلتَبِسٌ بالآخر»(٢).

ويُؤيد ذلك-أيضًا- ابنُ مالكٍ في قوله(٣):

وَإِن عَـلَـىٰ ضَـمِـيـرِ رَفـعٍ مُـتَّـصل عَطَفتَ فَافصِل بِالضَّـمِيرِ المُنفَصِل

ولا فصلَ هُنا؛ لذا قال النحويون: إنَّ النصبَ في هذا المثال ونحوِهِ مختارٌ لا واجبٌ كما فعل ابنُ الحاجب، إلَّا إنهم وصفوا العطف علىٰ الضمير المرفوع المتصل من دون التوكيد بالضمير المنفصل، أو بأي فاصل آخر بالضعف.

ويقولُ ابنُ يعيش: «ولو قُلتَ: "انتظرتُك، وطُلوعَ الشمس"، أي: مع طلوع الشمس، لم يَجُز عند أحدٍ من النحويين والعرب، وإنَّمَا لم يجز ذلك عندهم؛ لأنّك لو رُمتَ أن تجعلَها عاطفةً علىٰ (التاء) لم يجز، لأنَّ الشمسَ لا يسوغ فيها انتظارُ أحدٍ، كما يسوغ في "قمتُ وزيدًا": "قمتُ وزيد"، فتعطف (زيدًا)، علىٰ التاء؛ لأَنَّهُ يجوز من (زيد) القيامُ كما يجوزُ مِنَ المتكلّم»(٤).

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٦.

(٣) ألفية ابن مالك ص٢٦٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٣٩.

فابنُ يعيشٍ يُسوِّي بين الرفع والنصب في هذا المثال، من دون اعتبار للفصل بالضمير المنفصل أو غيره، وكذا ابنُ مالك وغيرُهُ من النحويين قد وصفوه بالضعف من قَبلُ، ومعنىٰ ذلك أنَّ النصبَ عند جمهور النحويين في نحو ذلك مختار لا متعيِّن، وهو مبني علىٰ أنَّ العطف علىٰ الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع(١).

أمَّا شيخنا ابنُ الحاجب فقد جعل النصب في هذا المثال ونحوه واجبًا لا مختارًا، وقد رَجَّحَ مذهبَ ابنِ الحاجب في قوله بعضُ النحويين منهم ابنُ الناظم، حيث قال: «فالوجه النصب؛ لأنَّ فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة»(٢).

وأبو الفداء في قوله: «وإن لم يصحّ العطف نحو: "جئت وزيدًا"، تَعَيَّنَ النَّصبُ علىٰ المفعول معه علىٰ الأصحِّ؛ لعدم المُؤَكِّدِ المُنفصلِ المُسَوِّغِ للعَطفِ؛ لأنَّ المضمرَ المتصلَ لا يُعطف عليه إلَّا بعد توكيده بمنفصل، فلمّا تعذّر عطف (زيد) علىٰ التاء في (جئت)، تَعَيَّنَ النّصبُ علىٰ المفعول معه»(٣).

وأبو حيان إلا أنَّه نسبه إلىٰ أبي العباس المبرد وأبي عمرو، فقال: «وإذا قلت: "جئت وزيدًا" - أي: كنت السبب في مجيئه - فلا يجوز فيه إلا النصب، وهذا القول قول أبي العباس وأبي عمرو، ونحو هذا: "ما زلت وعبد الله حتىٰ فعل"، فألزموا النصب هنا، ولم يجيزوا العطف؛ لأن المعنىٰ ليس عليه، والقصد الإعلام بتأثر الثاني عن الأول عندهم»(٤).

---

(١) ينظر: التسهيل ٣/ ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٢، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٤٣، والتصريح ٢/ ١٨١.

(٢) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٠٨.

(٣) الكناش ١/ ١٨٠.

(٤) التذييل والتكميل ٨/ ١٤٧.

غير أنَّ الموجود في كتب المبرد القول باختيار النصب لا بتعيينه؛ إذ قال في كتابه الكامل: «ولو قلت: "ما شأنك وزيدًا" لا ختير النصب؛ لأنَّ (زيدًا) لا يلتبس بالشأن، لأنَّ المعطوف علىٰ الشيء أبدًا في مثل حاله، ولو قلت: ما شانك وشأن زيد لرفعت؛ لأنَّ الشأنَ يعطف علىٰ الشأن، وهذه الآية تفسر علىٰ وجهين من الإعراب: أحدهما هذا، وهو الأجود فيها وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾(١)، فالمعنىٰ والله أعلم: مع شركائكم، لأنك تقول: جمعت قومي، وأجمعت أمري، ويجوز أن يكون لما أدخل الشركاء مع الأمر حمله علىٰ مثل مثل لفظه؛ لأن المعنىٰ يرجع إلىٰ شيء واحد»(٢).

التعقيب والترجيح:

بعد العرض السابق لأقوال النحويين في هذه المسألة، وما انفرد به ابنُ الحاجب من كون النصب في قولهم: «جئت وزيدًا» متعيِّنًا لا مختارًا، وقول غيره من النحويين بأنَّ النصب مختارٌ.

أرىٰ أنَّ الراجح هو قولُ ابنِ الحاجب الذي نصَّ علىٰ أنَّ النصب واجبٌ؛ لئلا يُؤدي الرفع إلىٰ مخالفات نحوية؛ فالوجه النصبُ؛ لأنَّ فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة. والله أعلي وأعلم.

(١) سورة يونس من الآية (٧١).

(٢) الكامل في اللغة والأدب ١/ ٤٣٢، وينظر: ٢/ ٨٣٦.

عدم اشتراط الاشتقاق في الحال(١)

الحال: وصفٌ، فضلةٌ، مذكورٌ لبيان الهيئة، نحو: «جئتُ راكبًا»، و «ضربتُهُ مكتوفًا». ومن أوصافها أن تكون مشتقةً لا جامدةً في الغالب، فإذا جاءت جامدة أُوِّلَت بالمشتق كما قال النحويون(٢)، إلا أنَّ ابنَ الحاجب خالف النحويين في ذلك، وانفرد بالقول بجواز وقوع كل ما دلَّ علىٰ الهيئة حالًا سواء أكان مشتقًا أم غير مشتق، فقال: «وكل ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية، فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه؛ لاستقلال ما يدل على الهيئة، مثل: "هذا بسرًا أطيب منه رطبًا" فـ(بسرًا) و(رطبًا): حالان؛ لاستقلالهما بدلالة الهيئة، وليسا مشتقين»(٣).

وقال أيضًا: «قال الشيخ: يعني بمنزلة الصفة والمصدر في صحة وقوعهما حالاً، وذلك تنبيه منه على أنَّ المقوِّم للحال كونها دالة على هيئة، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة، ولذلك جاز "هذا بسرًا أطيب منه رطبًا"، ونظائره من الأسماء الدالة على الهيئات»(٤).

العرض والمناقشة

مقتضىٰ القياس في الحال أن تكون مشتقة كالنعت؛ لأنها تدل علىٰ معنىٰ في صاحبها كما أنَّ النعت يدل علىٰ معنىٰ في المنعوت، لكنها مع ذلك تشبه الخبر والظرف، فحسَّنَ

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٥٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٥٧، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ٢١٤، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٧، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٢٧، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/ ٣٧٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٢٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٠٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٧.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٠.

ذلك جمودها في مواضع لا يحسن فيها جمود النعت(١)؛ لذا وصف النحويون الحال بأوصافٍ منها:

١- أن تكونَ منتقلةً غالبًا، نحو: «جاء محمدٌ ضاحكًا».

٢- أن تكون مشتقةً لا جامدةً، وتقع جامدةً مؤولة بالمشتق في مواضع منها:

- الحال الدالة علىٰ مفاعلة، نحو: «بعته يدًا بيدٍ»، أي: متقابضين، و: «كلَّمتُه فاه إلىٰ في»، أي: متشافهين.

- الحال الدالة علىٰ التشبيه، نحو: «بَدَت هند قمرًا»، أي: مضيئة، و: «كرَّ محمدٌ أسدًا»، أي: شجاعًا.

- الحال الدالة علىٰ ترتيب، نحو: «ادخلوا رجلًا رجلًا»، و: «قرأت الكتاب كلمةً كلمة)، أي: مرتبين.

يقول ابن مالك:

وَكَونُهُ مُنتَقِلًا مُشتَقًّا ... يَغلِبُ، لَكِن لَيسَ مُستَحَقًّا

وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي سِعرٍ وَفِي ... مُبدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

كَـ «بِعهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَد» ... وَ «كَرَّ زَيدٌ أَسَدًا» أَي: كَأَسَد

٣- وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في مواضع منها:

- أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾(٢)، وقوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾(٣)، وهذه تسمىٰ الحال الموطئة.

---

(١) ينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٤٢.

(٢) سورة الزمر من الآية(٢٨).

(٣) سورة الدخان الآيتان(٤، ٥).

- أن تكون دالة علىٰ سعر، نحو: «اشتريتُ الأرضَ قِيراطًا بألف جنيه».

- أن تكون دالة علىٰ عدد، نحو قوله تعالىٰ:: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(١)، ونحو: «اكتمل الشهر ثلاثين يومًا».

- أن تكون إحدىٰ حالين ينصبهما (أفعل) التفضيل، نحو: «الشتاء بردًا أشد منه دفئًا»، ونحو: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا».

- أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة، نحو: «هذه أموالك بيوتًا».

- أن يكون صاحبها نوعًا معينًا، وهي فرع منه، نحو: «هذا حديدك خاتمًا»(٢).

ومن النحويين مَن قال بعدم التأويل؛ فرارًا من التكلُّف، ومنهم مَن أَوَّلَ في كُلِّ ما مضىٰ.

فسيبويه ومَن وافقه فيقولون بتأويل الحال الجامدة بالمشتق، إذ قال: « باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب؛ لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: "قَتلتُهَ صَبرًا"، و: "لقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً، وكفاحًا ومكافحةً"، و: "لقيته عِيانًا"، و: "كلّمتُه مُشافَهةً"، و: "أتيتُه رَكضًا وعَدوًا ومَشيًا"، و: "أخذتُ ذلك عنه سَمعًا وسَماعًا"، وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان في القياس مثلَ ما مضىٰ من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالًا ألا ترىٰ أنه لا يَحسن "أَتانا

(١) سورة الأعراف من الآية (١٤٢).

(٢) ينظر: البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية ١/ ٣٣٣، وشرح الأشموني علىٰ الألفية ٢/ ٥، والتصريح ١/ ٦٠٥، والأشباه والنظائر ٤/ ٦٥٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٨، والنحو الوافي ٢/ ٣٦٨، ومعاني النحو ٢/ ٢٨٦.

سُرعَةً ولا أَتانا رُجلةً"، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل في بابِ: "سَقيًا وحَمدًا"، واطَّرد في هذا البابُ الذىٰ قبله؛ لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعِلٍ»(١).

فمذهب سيبويه أنَّ المصدر هنا في موضع الحال وهو مؤول بالمشتق، كأنه قال: "أتيته ماشيًا، وراكضًا، وعاديًا"، ونحو ذلك، و"لقيته مُفاجئًا ومكافحًا ومعاتبًا"، وإنمَّا جعلت هذه المصادر أحوالًا؛ لأن المنصوب بعد الجملة الفعلية أليقُ بالحال من المفعول المطلق؛ بدليل أنَّ الحال تتعلق بالفعل من حيثُ هو مركبٌ بالفاعل أو المفعول، أو بهما، بخلاف المفعول المطلق، فإنَّه يتعلق بالفعل من حيث هو مفرد، ومن حيث هو مركَّبٌ بأحد الشيئين، فيكونُ أليقَ بالحال، خلافًا للكوفيين الذين يرون أن هذه المصادر أفعال مطلقة(٢).

ووافق سيبويه ابنُ السراج(٣)، ويُؤيد ابنُ الشجري(٤) هذا المذهب ويزيده وضوحًا في قوله: «فإن قيل: إنَّ (دارًا): اسم غير وصف، فكيف انتصب علىٰ الحال، ومن شرائط الحال الاشتقاق؛ لأنها صفة معنويّة، ومن شرط الصفة أن تكون مشتقّة.

ومِمَّنْ قال بعدم التأويل الفارضي، فقد قال بعد ذِكْرِ الأنواع السابقة: «... وكُلُّها لَا تُؤَوَّلُ بمشتقٍ؛ لِمَا فيه من الكلفة، ومَن أَوَّلَ.. قال: (مُسعّرًا كل قفيز بدرهم) و (متقابضين)، و (جميلة)، و (شجاعًا)، و (مصطحبين اصطحاب عدلي عير)؛ أَي: حمار، و (مرتبًا)، و (مرتبتين)، و (متأصلًا من طين)، و (مبشرًا)، و (مرطبًا) و (معدودًا أربعين)، أَو (مقدرًا هذا القدر) ونحو ذلك»(٥).

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠، ٣٧١، وينظر: ١/ ٤٠٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٥٧، والتخمير ١/ ٤٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٠.

(٣) الأصول في النحو ١/ ١٦٣، ١٦٤.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٧.

(٥) شرح الفارضي علىٰ ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٠. وينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٢٥٥.

فيُلْحَظُ هنا أنَّ سيبويه ومَن وافقه من النحويين قد أَوَّلُوا الجامدَ بالمُشتَقِّ، أمَّا ابنُ الحاجبِ فلم يبالِ بالاشتقاق والجمود في الحال، بل انفرد بجعلِ ما يدلُ علىٰ الهيئةِ يصحُ وقوعُهُ حالًا، جامدًا كان أو مشتقًا.

ووافقه أبو الفداء في قوله: «وكُلُّ ما دلَّ علىٰ هيئةٍ صحَّ وقوعه حالًا سواء كان مشتقًّا أو لم يكن نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبًا"، أي: هذا حالُ كونه بسرًا أطيب منه حال كونه رطبًا،فـ(البسر والرّطب): حالان مع أنّهما ليسا بمشتقّين ولكن لدلالتهما علىٰ الهيئة صحّ وقوعهما حالًا»(١).

وقال الرضي تعليقًا علىٰ كلام ابن الحاجب القائل بأنَّ كُلَّ ما يدل علىٰ الهيئة يصح وقوعه حالًا سواء أكان جامدًا أم مشتقًا: « هذا ردٌّ علىٰ النحاة، فإنَّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدًا تكلَّفُوا رَدَّهُ بالتأويل إلىٰ المشتق؛ قالوا: لأنها في المعنىٰ صفة؛ والصفة مشتقة أو في معنىٰ المشتق، فقالوا في نحو: (هذا بسراً أطيب منه رطبًا): هذا مبسرًا أطيب منه مرطبًا، أي: كائنًا بسرًا وكائنًا رطبًا؛ و ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾أي: دالة؛ قال المصنفُ- وهو الحقُّ-: لَا حاجة إلىٰ هذا التكلف؛ لأنَّ الحالَ هو المُبَيِّنُ للهيئةِ كما ذُكِرَ في حدِّه، وكُلّ ما قام بهذه الفائدة، فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُهُ بالمشتق»(٢).

التعقيب والترجيح

بعد عرض أقوال النحويين في هذه المسألة، وما انفرد به ابن الحاجب من القول بأنَّ كُلَّ ما يدل علىٰ الهيئة يصح وقوعه حالًا سواء أكان جامدًا أم مشتقًا؛ أري أنَّ رأي ابنِ الحاجب هو الصواب؛ لأنَّ الحال هو ما يُبيِّنُ هيئة صاحبه مطلقًا مشتقًا كان أو جامدًا، ولتكلف النحويين القائلين بالتأويل. والله أعلىٰ وأعلم.

(١) الكناش ١/ ١٨٦.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢.

ناصب المستثنى بـ(إلا) هو المستثنى منه بواسطة (إلا)(١)

من المنصوبات (المستثنىٰ) وهو واجبُ النَّصبِ في نحو قولهم: «نجح الطلاب إلَّا طالبًا»، وهذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فيه بين النحويين، لكنَّهم اختلفوا حولَ الناصب للمستثنىٰ بين قائلٍ بأنَّ الناصب له إنَّما هو الفعلُ المتقدمُ، وآخرَ يرىٰ أنَّ الناصب (إلا)، وثالثٍ يذهب إلىٰ أنَّ الناصبَ فعلٌ مُقَدَّرٌ بمعنىٰ (أستثني) أو نحوه، إلىٰ غير ذلك من الأقوال، إلَّا أنَّ ابنَ الحاجب انفرد بالقول بأنَّ الناصبَ للمستثنىٰ هو المستثنىٰ منه المتقدم بواسطة (إلَّا)، فقال: «... وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثمَّ فعل، وإن لم يكن فالفاعل المستثني منه بواسطة الحرف، هذا هو الوجه في مثل قولك: "الزيدون إلا أخاك أصحابك"، والتحقيق: أنَّ العامل المستثنى منه في الموضعين؛ لحصول المعنى الناصب فيهما»(٢).

وقال أيضًا: «أمَّا نصب المستثنى بـ(إلا) في كلام موجب، مثل: "قام القوم إلا زيدًا"، فلأنه وقع فضلة، لا يستقيم فيه غير النصب، وعامله المستثنى منه؛ لأنه يقتضي الإخراج قبولاً، فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيهًا بالمفعول معه؛ إذ عمل فيه ما يقتضيه قبولاً بواسطة حرف، وهذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يُعدل عنه، ولا ينبغي أن يجعل للفعل في مثل: "قام القوم إلا زيدًا" عمل؛ لأنه يبطل بقولهم: "القوم إلا زيدًا إخوتك"، ولا عامل سوى ما ذكر»(٣).

---

(١)تنظر المسألة في: المقتضب٤/ ٣٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه (١/ ١٦٤، ٣٢٧)، (٤/ ١٢٧)، وشرح السيرافي٣/ ٦٠، وسر صناعة الإعراب١/ ١٢٨، والمقتصد في شرح الإيضاح٢/ ٦٩٩، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان ٢/ ٤٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٩.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٠.

(٣) شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٣١، ٢٣٢، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٥.

العرض والمناقشة

لابن الحاجب في ناصب المستثنى في الكلام التام الموجب قولان:

أحدهما: موافق فيه لبعض النحويين، وهو أنَّ ناصب المستثنىٰ ما سبقه من فعل أو شبهه بواسطة (إلا).

والآخر: ما انفرد به-وهو محل الاستشهاد بهذه المسألة-وهو أنَّ ناصبه المستثنىٰ منه بواسطة الأداة.

والخلاف في هذه المسألة كثير أختصره في المذاهب الآتية:

المذهب الأول: ناصب المستثنىٰ ما تقدمه من فعل أو شبه

الناصب للمستثنىٰ هو الفعل المتقدم أو ما في معناه من الجملة بواسطة (إلَّا)، فهو نظير نصب المفعول معه في نحو: «سرت والطريقَ»؛ لأنه منصوبٌ بالفعل المتقدم بواسطة الواو[(١)].وهو مذهب سيبويه[(٢)]، وجمهور البصريين[(٣)]، ويُؤيده ابنُ السراج[(٤)]، واختاره الفارسي[(٥)]، وابن جني[(٦)]، وابن بابشاذ[(٧)]، وهو أحد قولي ابن الحاجب[(٨)].

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٧٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢، والبديع في علم العربية ١/ ٢١٤، والفوائد الضيائية للجامي ١/ ٤١٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣١٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢، والخلاصات الصافية ص٢١٥، والصعقة الغضبية ص٥٩٦.

(٤) ينظر: الأصول ١/ ٢٨١.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة ص٨٥، والإيضاح ص١٧٥.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٨.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٤٠، وشرح الوافية ص ٢٣١، ٢٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٥.

واحتجَّ أصحاب هذا المذهب؛ لصحة ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- أنَّ الفعلَ أصلٌ في العمل، ولكنه لا يصل إلىٰ المستثنىٰ بنفسه، فوصل بـ(إلا) كما وصل الفعل إلىٰ المفعول معه بواسطة الواو(١).

٢- أنَّ الفعل الذي قبل (إلا) أو ما جرىٰ مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن(٢).

٣- قد ثبت بالإجماع أنّ المستثنىٰ معلَّقٌ بالفعل المذكور بتوسط الحرف في نحو: «قام الطلاب حاشا زيدٍ»، فوجب أن يكون ما بعد (إلا) مُعَلَّقًا بالعامل الذي قبلها بتوسطها؛ حملًا علىٰ ما اتفق عليه في غيرها(٣).

وقد اعتُرِضَ علىٰ أدلة أصحاب هذا المذهب بأدلة، وقد ردَّ أصحابُ هذا المذهب جميعَ ما اعتُرِضَ بِهِ عليهم(٤).

المذهب الثاني: الناصب للمستثنىٰ فعل مضمر يُقدَّرُ بنحو: (أستثني).

وهو مذهب المبرد(٥) والزجاج(٦) في غير موضع من كتابه(٧).

---

(١) ينظر: شرح اللمع للباقولي ٢/ ٤٨١، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٦٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٠، ورصف المباني ص٩١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٦٤، ٩٦٥.

(٤) ينظر: في هذا: سر الصناعة ١/ ١٢٨، والمقتصد ٢/ ٧٠٠، والإنصاف ١/ ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨١، والصعقة الغضبية ص٥٩٦.

(٥)الكامل ٢/ ٦٨، والمقتضب ٤/ ٣٩٠.

(٦)معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٤، ١/ ٣٢٧، ٤/ ١٢٧.

(٧) الإغفال١/ ٣٤٧.

وقد اعترض النحويون عليه بأنه يلزم منه جواز نصب ما يلي حرف العطف بتقدير: (أعطف)، ونصب ما يلي حرف النفي بتقدير: (أنفي)، وأنَّ هذا العاملَ معنويٌّ، والعاملُ المعنويُّ لا يعملُ إلا الرفع(١).

كما اعتُرِضَ عليه بأنَّهُ يجوز دخول الواو علىٰ المستثنىٰ في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾(٢)، والواو في مثل هذا تدل علىٰ الحال، ولا يستقيم المعنىٰ بتقدير فعلٍ آخر؛ لأن هذه الواو لا تقع في ابتداء الجملة(٣).

المذهب الثالث: أنّ المستثنىٰ منصوبٌ عن تمام الكلام شأنه في ذلك شأن التمييز في نحو قولك: «عندي عشرون درهمًا»(٤).

وقد اختار ابن عصفورٍ(٥) هذا المذهب.

المذهب الرابع: أنّ عامل النصب هو الفعل المتقدّم مستقلًا دون توسط (إلا)(٦).

وهو ما نصّ عليه السيرافيّ(٧) صراحةً، واختار هذا المذهب ابن الوراق(٨)، وابن خروف(٩) فيما إذا اشتملت الجملة علىٰ فعلٍ، وإذا لم يوجد بها فعلٌ فالنصب عنده بالمبتدأ بواسطة (إلا).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٤٣، والخلاصات الصافية ص٢١٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٦٣.

(٢) سورة الحجر الآية (٤).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات ص٥٩٣.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ص٣١٢، والجنىٰ الداني ص٥١٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٧، والتصريح ١/ ٥٤١، وهمع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٦٠.

(٨) ينظر: علل النحو ص٣٩٦.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٨.

واعتمد أصحاب هذا المذهب في صحة ما ذهبوا إليه بما أشار السيرافيّ إليه من أنّ الفعل ينصب كلّ ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به علىٰ اختلاف وجوه المنصوبات به.

كما أنَّ الفعل ينصب(غير) بلا واسطةٍ إذا وقعت موقع (إلا)، فكذلك يجب أن يكون الناصب لما بعد (إلا)[١].

وردّ هذا القولَ ابنُ الفخار بلزوم عدم النظير، وهو نسبة العمل إلىٰ غير المقتضي؛ لأنّ (إلا) هي المقتضية للمستثنىٰ علىٰ سبيل الإخراج، بدليل أنها لو أسقطت لفسد المعنىٰ[٢].

المذهب الخامس: أن الناصب للمستثنىٰ هو (إلَّا) نفسها؛ لأنها بمعنىٰ: أستثنىٰ.

وهو معزوٌّ في كثيرٍ من كتب النحو إلىٰ المبرد[٣]، وفي بعضها إلىٰ عدد من الكوفيين[٤]، وهو ما نصّ عليه الإمام عبد القاهر[٥]، واختاره ابنُ مالكٍ[٦].

ولا يرد علىٰ ذلك أنَّ (إلا) قد تدخل علىٰ الأفعال؛ لأنها تكون حين دخولها علىٰ الأفعال في تقدير الاسم.

قال ابنُ مالك: « فإن قيل قاعدة الدلالة علىٰ إلحاق (إلَّا) بالعوامل إنما هي دعوىٰ اختصاصها بالاسم، قلت: ودخولها علىٰ الفعل ليس مانعًا من اختصاصها بالاسم؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٧، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٩٦٣.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨١، والغرة في شرح اللمع ٢/ ٤٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٠، وجواهر الأدب ص٣٩٠.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦١، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٧٠٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل للشيخ عبد القاهر الجرجاني ص١٠٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٤.

كل فعل دخلت عليه مؤول باسم، ولذا قالوا في(نشدتك اللهَ إلّا فعلت): معناه: ما أسألك إلا فِعلك... »[١].

بل إنَّ ابن مالك[٢] يرىٰ- بعد اختياره لهذا المذهب- أنه مذهبُ سيبويه، وساق من نصوصه ما يُؤيِّد به ما ارتآه، ويُعضِّد به ما ادّعاه، ومن هذه النصوص قول سيبويه: « والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: (عشرون درهما)»[٣].

فيرىٰ ابن مالك أنّ ما يجب أنّ يُحمل عليه قول سيبويه: « عاملا فيه ما قبله من الكلام»، كون (إلا) هي الناصبة؛ لأنها هي التي قبل المستثنىٰ، وكانت أولىٰ بالنصب من الفعل؛ لأنها مجاورةٌ للمستثنىٰ، ولم يشاركها الفعل في العمل؛ لأنّ (مِن) في كلام سيبويه للتبعيض لا للجنس.

كما أورد ابنُ مالكٍ من كلام سيبويه ما يعتقد أنه قاطع الدلالة علىٰ أن العمل لـ(إلا) دون غيرها، وهو قوله: «حدثنا بذلك يونس وعيسىٰ جميعًا أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا) وعلىٰ هذا: (ما رأيت أحدًا إلا زيدًا) فينصب (زيدًا) علىٰ غير(رأيت)؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلًا من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول»[٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٠.

(٤) السابق ٢/ ٣١٩.

فالمفهوم من كلام سيبويه عند ابن مالكٍ أنّ نصب (زيدٍ) في الأمثلة المذكورة بغير (رأيت)، وهو (إلا)، ويؤيد هذا قول سيبويه بعده: «ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول».

هذا، وقد تبع ابن مالكٍ في تصحيح هذا المذهب: ابنُه بدر الدين[١]، وابنُ هشام[٢].

واحتج أصحاب هذا المذهب لصحة ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- أنّ (إلا) حرفٌ مختصٌّ بالأسماء غير منزلٍ منها منزلة الجزء، ولا تدخل علىٰ الفعل أو الحرف إلا وهو في تأويل الاسم، وما كان كذلك شأنه أن يعمل[٣].

٢- قيام (إلا) مقام (أستثني)، والعامل ما به يقوم المعنىٰ المقتضي[٤].

٣- كونها نائبة عن (أستثني)، فكما ينصب(أستثني) ما بعده ينصب ما قام مقامه، وهو (إلا)[٥].

واعترض على هذا المذهب بأمورٍ، منها [٦]:

- أنه لا يوجد حرفٌ ينصبُ الاسم إلا وهو يرفع اسمًا آخر أيضًا كـ(إنّ) وأخواتها، كما لم يُوجد حرفٌ يعمل النصب في الأسماء إلا وهو يدخل علىٰ المبتدأ والخبر، وليست (إلَّا) كذلك.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢١٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٥٣.

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٧٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٠، ورصف المباني ص٩١.

(٥)ينظر: شرح اللمع للباقولي ٢/ ٤٨١، وشرح الكافية للرضي٢/ ٨٠.

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد ص٣١٢، وأسرار العربية ص٢٠٢، ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٦.

- لو جاز لـ(إلا) أن تعمل لما فيها من معنىٰ (أستثني) لجاز لحروف النفي والاستفهام أن تعمل لما فيها من معنىٰ (أنفي) و(أستفهم)، وهذه الحروف لم يثبت لها في كلامهم عملٌ فدلّ ذلك علىٰ أن (إلا) لا عمل لها في هذا الباب.

- بإعمال (إلا) يكون الكلام جملتين، وبإعمال ما قبلها يكون جملةً واحدةً، وكون الكلام جملةً واحدةً أولىٰ من كونه جملتين من غير فائدةٍ زائدةٍ.

- النواصب يتصل بها الضمير، نحو: (إنه) و(ليته) ونحوهما، و(إلا) لا يتصل بها الضمير، فعُلم بهذا أنّ العمل لغيرها.

- الحروف لا تقع موقع الجمل إلا في الجواب، نحو: (بلىٰ) و(نعم)، وليست إلا في هذا الباب من هذا القبيل فامتنع وقوعها موقع (أستثني).

- ليس تقدير (أستثني) أولىٰ من تقدير (امتنع) أو نحوه فيرفع ما بعده.

- إنّ قولهم: «حضر الطلاب غيرَ واحدٍ» بنصب (غيرٍ) لا يجوز أن يُقدّر الناصب بمعنىٰ (أستثني) لفساد المعنىٰ، كما لا يُتصوّر أن تكون (غيرُ) هي الناصبة لنفسها، وليس قبلها ما يُقام مقام الناصب، فوجب أن يكون منصوبا بالفعل قبله.

- لو جاز لـ(إلا) أن تعمل لاستحقت الجرّ؛ إذ إنه المناسب للحرف الذي لا يشبه الفعل.

وقد أجاب هذا المذهب علىٰ الاعتراضات التي وجهت إليه.

المذهب السادس: أن ناصب المستثنىٰ هو المستثنىٰ منه بواسطة (إلا)، وهو ما انفرد به ابن الحاجب.

وقد نصّ عليه صراحةً بقوله: «أما نصب المستثنىٰ بـ(إلا) في كلام موجب، مثل: قام القوم إلا زيدًا؛ فلأنه وقع فضلة، لا يستقيم فيه غير النصب، وعامله المستثنىٰ منه؛ لأنه يقتضي الإخراج قبولًا، فانتصب به بواسطة (إلا) تشبيهًا بالمفعول معه؛ إذ عمل فيه ما

يقتضيه قبولًا بواسطة حرفٍ، وهذا معنًىٰ مناسبٌ في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه، ولا ينبغي أن يُجعل للفعل في مثل: قام القوم إلا زيدًا، عملٌ لأنه يبطل بقولهم: القوم إلا زيدًا إخوتك، ولا عامل سوىٰ ما ذكر، فلا معنىٰ للمخالفة فيهما مع استواء الأمرين فيما ذكرناه»[١].

وقد وافق ابنُ فلاح ابنَ الحاجب فيما ذهب إليه، مستدلّا علىٰ صحة هذا القول بأمرين: أولهما مُستفادٌ من كلام ابن الحاجب السابق؛ إذ قال ـ معقبًا عليه ـ: « ولا أراه بعيدًا عن الصواب؛ لوجهين:

أحدهما: أنه المقتضي للإخراج، فنسبة العمل للمقتضي أولىٰ من نسبة العمل إلىٰ غير المقتضي، وعلىٰ هذا فلا فرق بين وجود الفعل وعدمه.

والآخر: أنّ المُخرَج بـ(إلا) رافعٌ لعموم الأول ومبيّنٌ له فعمل فيه قياسًا علىٰ عمل (عشرين) في(منتبهًا)»[٢].

وفي المسألة أقوال أخر وخلافات كثيرة ليس من ورائها فائدة،كما قال عنها الباقولي الأصبهاني[٣] بعد أن أورد بعض المذاهب.

وتبعه أبو حيان[٤]، والسيوطي[٥].

التعقيبُ والترجيحُ

مما تقدّم يظهر مدىٰ اتساع الخلاف وتشعّب الأقوال في هذه المسألة، وقد ظهر

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية ص٢٣١ ـ٢٣٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٧٠٨.

(٣) شرح الكافية للأصبهاني ١/ ٣٩٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦.

(٥) همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

ذلك واضحًا في نسبة الآراء لأصحابها، وبعد هذا العرض لأقوال النحويين، وما انفرد به ابن الحاجب؛ أرىٰ ترجيح مذهب جمهور البصريين القائل بأنَّ ناصب المستثنىٰ هو ما تقدمه من فعل أو شبهه بواسطة (إلا)؛ إذ الفعل هو الأصل في العَمَل، ويوجد لـ(إلا) نظير وهو واو المعية في باب المفعول معه، كما في قولهم: «سرت والطريقَ»، يُضاف إلىٰ ذلك أن بقية الآراء لم تسلم من الاعتراض عليها.

يقول الجليس الدينوري: «والرأي الصحيح أن الفعل هو العامل للنصب، و(إلَّا) قوّته علىٰ التعدي كما كانت الواو التي بمعنىٰ (مع) الظرفية في باب المفعول معه-ليس في الحروف ما يفعل ذلك غيرهما-؛ إلا أنّ الواو تقوي الفعل الصريح (حسب)، وإلا تُقوِّي معنىٰ الفعل أيضًا، تقول: (كلهم في الدار إلا زيدًا)، ولا تقول: (زيد في الدار وعمرًا)، تريد (مع عمرو)»[1].

لذا رجحت هذا المذهب. والله أعلىٰ أعلم.

(١) ينظر: ثمار الصناعة ص٤٢٩.

مجيء الاستثناء المفرغ في الإيجاب [١]

الاستثناء المفرَّغ: هو ما حذف من جملته المستثنىٰ منه، والكلام غير موجب، فلا بد من الأمرين معًا نحو: «ما قام إلا محمدٌ».

فإذا جاء الكلام موجبًا فقد اختل شرط منهما، فجمهور النحويين علىٰ مَنَع مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب، غير أنَّ ابن الحاجب انفرد بالقول بصحة وقوع الاستثناء المفرَّغ في الموجب إذا استقام المعنىٰ، فقال: «... وهو في غير الموجب مثل: "ما ضربني إلا زيد" هذا هو الكثير في هذا الباب؛ لأنَّ المستثنى منه محذوف ولا بد من تقديره معنى، وإنَّما يقدر عامًا من جنس المستثنى، وهذا التقدير إنما يستقيم مع النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: "ما ضربني إلا زيد" استقام تقدير: "ما ضربني أحد إلا زيد"، ولو قلت: "ضربني إلا زيد" لم يستقم فيه مثل ذلك بوجه.

قوله: (إلا أن يستقيم المعنى) يريد أنَّ ذلك قد جاء قليلاً فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى، كقولك: "قرأت إلا يوم كذا"؛ لأنه يجوز أن تقرأ الأيام كلها إلا يومًا، بخلاف: "ضربني إلا زيد"، فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحدٍ إلا (زيدًا)»[٢].

العرض والمناقشة

عرَّف النحويون المستثنىٰ بقولهم هو: «المُخرَج تحقيقًا أو تقديرًا بـ(إلا)أو بإحدىٰ

---

(١) تنظر هذه المسألة في: الأصول في النحو ١/ ٢٨٢، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء ١/ ١٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٣، والتذييل والتكميل ٨/ ١٧٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢١٢٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٥، والخلاصات الصافية علىٰ المقدمة الكافية لإسماعيل النجراني ص٢٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٣١، والتصريح ١/ ٥٣٩، وهمع الهوامع ٣/ ٢٥١، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٨.

أخواتها»[١].

وهذا المُخرَج إِمَّا أن يكون من مذكورٍ في اللفظ متقدم عليه، نحو: «نجح الطلاب إلا طالبًا»، وهذا النوع يُعرف بالتام، وإِمَّا أن يكون من متروكٍ أي: محذوف، وهو المفرَّغ، نحو: «ما ضربت إلا زيدًا».

فالاستثناء المفرَّغ هو الذي لم يُذكر معه المستثنىٰ منه، وكان في كلام غير موجب غالبًا، ويعرب المستثنىٰ حسب العوامل الداخلة عليه، نحو: «ما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما سلمت إلا علىٰ زيدٍ.

يقول الشاطبي: «والتفريغ: عبارة عن كون ما قبل(إلَّا) طالبًا لِمَا وقع بعدها طلبًا لا يفتقر إلىٰ (إلَّا) من حيث التركيب، فلا يتمُّ الكلامُ من حيث القصد إلَّا به، فيطلبه إِمَّا بالفاعلية وإِمَّا بالخبرية، وإِمَّا بالمفعولية علىٰ أقسامها، وإما بالحالية، وإِمَّا بغير ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبل «إلا»؛ لأَنَّه لم يذكر له قبلها شيءٌ من ذلك، فيريد أن ما قبل (إلَّا) إذا كان مُفَرَّغًا لما بعدها لأَنْ يطلبه بما يقتضيه من الأحكام، فإنه يعرب بإعراب ما يطلبه به علىٰ حدٍّ لو عُدِمَت «إلا» من الكلام فلم تُذكر، لكن لابد بد أن يتقدم نفي أو شبهه ؛إذ لا يصح التفريغ مع عدمها»[٢].

فيُفهم من هذا أَنَّ الفعل في الاستثناء المفرغ إذا فُرِّغَ لما بعد (إلا)، عمل فيما بعدها، وزال الاستثناء وكأنه لم يكن.

يُؤيد ابن السراج هذا الكلام بقوله: «إذا فرغت الفعل لما بعد (إِلَّا)، عمل فيما بعد (إلَّا)، وزال ما كنت تستثني منه نحو قولك: (ما قام إلا زيد)، فيرتفع(زيد) بـ(قام). وكذلك: (ما ضربت إلا زيدًا)، ينتصب (زيد) بـ(ضربت)...، و (ما مررت إلا بعمرو)،

(١) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص٢٤٠.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٣٧٥.

فالمجرور بعد (إلَّا) معمول لما قبلها بخلاف قولك: (ما قام أحدٌ إلا زيد)، فإنَّك تقدر إبدال (زيد) من (أحد)؛ فكأنك قلت: (ما قام إلا زيد)»[١].

هذا، وقد اختلف النحويون فيما يدخله الاستثناء المفرَّغ علىٰ قولين:

أحدهما: الاستثناء المفرغ لا يكون في الكلام الموجب

ذهب جمهور النحويين إلىٰ أنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون في الكلام الموجب، وقد وصف ابن الحاجب هذا المذهب بالكثرة، وعلل مجيئه في غير الموجب بالإفادة[٢].

ويُعلل المبرد لعدم مجيئه من الموجب بقوله: «وَإِنَّمَا احتجت إِلَىٰ النَّفي وَالِاسْتِثْنَاء لِأَنَّك إِذا قلت: (جَاءَنِي زيد) فقد يجوز أَن يكون مَعَه غَيرُهُ فَإِذا قلت: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زيدٌ) نفيتَ المَجِيءَ كُلَّه إِلَّا مَجِيئه وَكَذَلِكَ جَمِيع مَا ذكرنَا»[٣].

ويقول الرضي: ««قد تقدَّم أنَّك لو قلت: " قام إلا زيد"؛ لكان المعنىٰ: قام جميع الناس إلا زيد، وهو بعيد، وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم "زيد" منتفية في الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرغ في الإيجاب الموجب... وأغلبه أن يكون، كالظرف، والجار والمجرور والحال»[٤].

والآخر: جواز مجيء الاستثناء المُفرَّغ من الموجب بشرط الإفادة.

قال السيوطي: «وجوز بعضهم وقوعه في الموجب أيضًا» [٥].

وهو ما انفرد به ابنُ الحاجب، وإن كان قد وصفه بالقلة؛ إذ إنه صَرَّح بجواز وقوع

---

(١) الأصول في النحو١/ ٢٨٢ بتصرف.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٨.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٨٩.

(٤) شرح الرضي ٣/ ١٠٦.

(٥) همع الهوامع ٣/ ٢٥١.

الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين:

أحدهما: أن يكون فضلة.

والآخر: أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنىٰ منه المقدر محصورًا في نفسه، وذلك، نحو: (قرأت إلا يوم الجمعة)، فإن كان عمدة، نحو: (حضر إلا زيدٌ)، أو لم تحصل فائدة، نحو: (ضربت إلا زيدًا) لم يجز [(١)].

وأيَّدَهُ في ذلك الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله تعالىٰ– فقد أورد آيات كثيرة اشتملت علىٰ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، فقال: « أحصيتُ آيات الاستثناء في القرآن الكريم، وكان من ثمرة هذا الاستقراء أن وجدت آياتٍ كثيرةً جاء فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وبعض هذه الآيات جاء الإثبات فيها مؤكدا مما يبعد تأويل هذا الإثبات بنفي، مثل قوله تعالىٰ:

١- ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [(٢)].

٢- ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[(٣)].

٣- ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾[(٤)].

فهذا الإثبات المؤكد بـ(إنَّ واللام)، أو بالقسم ونون التوكيد لا يسوغ حمله علىٰ معنىٰ النفي، فإننا لو سلكنا هذا الطريق وسَوَّغْنَا هذا التأويلَ ما وجدنا في لغة العرب إثباتًا يستعصي علىٰ تأويله بالنفي؛ لذلك لا استسيغ تأويل ابن هشام في المغني[(٥)]...،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٨، وعدة السالك ٢/ ٢١٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ٤٥.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٤٣.

(٤) سورة يوسف من الآية ٦٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٨٨٦.

والزركشي في البرهان[١]... تأوَّلا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ بقولهما: إنها لا تسهل وكذلك تأويل الزمخشري قوله تعالىٰ: ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ ﴾بقوله: لا تمتنعون من الإتيان[٢].

وخير ما يرد به مثل هذا التأويل ما قاله أبو حيان في البحر... في الرد علىٰ مَنْ أَوَّلَ قولَه تعالىٰ: ﴿تَوَلَّيْتُم﴾ بقوله: لم يفوا، قال: « فليس بشيء، لأن كل موجب، إذا أخذت في نفي نقيضه أو ضده، كان كذلك، فليجز: قام القوم إلا زيد، لأنه يؤول بقولك: لم تجلسوا إلا زيد، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل، فتبني عليه كلامها »[٣] »[٤].

غير أنَّ أصحاب القول الأول اعترضوا علىٰ هذا بقولهم: إنَّ الكلام السابق علىٰ أداة الاستثناء لو كان موجبًا لكان المعنىٰ الذي يدل عليه مجموع الكلام محالًا في مجرىٰ العادة، والسر في ذلك أن نحو: (ضربت إلا زيدًا)، معناها: أنَّ المتكلم ضرب جميع الناس إلا زيدًا، وهذا مستحيلٌ، وغير مستقيم في مجرىٰ العادة، وقيام قرينة تدل علىٰ أنَّ المتكلم يريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنَّه قصد إلىٰ المبالغة –يجعل الواقع علىٰ بعض الناس واقعًا عليهم كلِّهم، –تنزيلًا للبعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض– أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

أمَّا نحو: «ما ضربت إلا زيدًا»، فإنَّ المعنىٰ الذي تدل عليه هذه العبارة أنَّ المتكلم لم يضرب أحدًا من الناس إلا (زيدًا)، فإنَّه ضربه دون مَن عداه، وهذا معنىٰ مستقيم [٥].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٤٠.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٨٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ٤٦٣.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٢٦٦، بتصرف يسير.

(٥) ينظر: منحة الجليل ٢/ ٢١٩، وعدة السالك ٢/ ٢٧٠.

أَمَّا نحو قوله تعالىٰ: أَمَّا نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1] حُمِلَ ﴿وَيَأْبَى﴾ في إفادة النفي علىٰ «لا يريد»؛ لأن معناهما النفي فَهُمَا بمعنىٰ واحد، والمعنىٰ: لا يريد الله إلا إتمام نوره، فلا فرق بين أن يكون في اللفظ أو في المعنىٰ.

يقول الجامي مستدركًا علىٰ كلام ابن الحاجب: «...ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنىٰ علىٰ تقدير عموم المستثنىٰ منه في الموجب- في بعض الصور- فربما لا يستقيم المعنىٰ علىٰ تقدير عموم المستثنىٰ منه في غير الموجب أيضًا، نحو: (ما مات إلا زيد)، فينبغي أن يشترط في الموجب أيضًا استقامة المعنىٰ. وأيضًا لا يصح، مثل: (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلًا، فيجوز مثل هذا التخصيص في: (ضربني إلا زيد) بأن يخصص المستثنىٰ منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة، وغير جائزة بدونها.

وأجيب: بأنَّ المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنىٰ علىٰ العموم، وفي النفي عكسه»[2].

وإلىٰ مسألة التفريغ أشار ابن مالك:

وَإِن يُفَــــرَّغْ سَــــابِقٌ إِلَّا لِمَــــا بَعْــدُ يَكُــنْ كَمَــا لَــوِ الَّا عَــدِمَا[3]

التعقيب والترجيح

بعد عرض أقوال النحويين في هذه المسألة وعرض أدلة كل فريق منهم علىٰ حِدَةٍ،

(١) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٢) الفوائد الضيائية ١/ ٤٣٠.

(٣) ألفية ابن مالك ص١٩٤.

والنظر في الرأي الأخر أستطيع القول بأنَّ مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب، فيه مذهبان:

أحدهما: مذهب جمهور النحويين الذي منع مجيئه من الموجب مطلقًا.

والآخر: وهو ما انفرد به ابن الحاجب القائل بجواز مجيئه –بقلة– من الموجب بشرطين:–

أحدهما: أن يكون فضلة.

والآخر: أن يفيد، وإن كنت أميل إلىٰ اختيار المذهب الثاني؛ لشرط الإفادة، فإن استقام المعني، وأفاد الكلام إفادة يحسن معها الكلام من دون خلل أو نقص جاز إتيان الاستثناء المفرغ من الموجب، وفي كلام الشيخ/ عضيمة– رحمه الله– ما يُؤيد هذا، ويغني عن تكراره هنا مرة ثانية. والله أعلىٰ وأعلم.

بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا على ما ينصب به[١]

لا يخلو اسم (لا) النافية للجنس من ثلاثة أقسام: مفرد، نحو: (لا رجلَ حاضر)، ومضاف، نحو: (لا طالبَ علمٍ محروم)، وشبيه بالمضاف، نحو: (لا طالعًا جبلًا ظاهر).

ولا خلاف بين النحويين في إعراب المضاف والشبيه به، ونصبهما بـ(لا)، أمَّا الاسم المفرد فقد اختلف فيه النحويون هل هو معرب أو مبني؟ فأكثر البصريين علىٰ أنَّه مبني[٢]، وذهب الكوفيون إلىٰ أنَّه معرب[٣].

وبناؤه علىٰ الفتح عند مَن قال ببنائه، لكنَّ ابنَ الحاجبِ انفرد بالقول بأنه مبني علىٰ ما ينصب به؛ ليشمل المثنىٰ والجمع؛ فقال: «... فإن كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب به، هذا أَولَى من قولهم: (مبني على الفتح) فإنَّا نقول: (لَا غُلَامَينِ لَكَ)، وليس مبنيًّا على الفتح، وكذلك: (لا مُسلِمِينَ لَكَ)، وإذا قلنا: مبني على ما ينصب به؛ شمل ذلك كله»[٤].

العرض والمناقشة

ينفرد ابن الحاجب بالقول بأنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد يُبني علىٰ ما ينصب

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٦، والمقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر ٢/ ٧٩٩، والإنصاف عن مسائل الخلاف ١/ ٣٦٦، ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦.

(٢)التصريح ١/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ص ١٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦، والتصريح ١/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٧٠.

به، وهذا التعبير أفضل من تعبير غيره من النحويين إنه مبني علىٰ الفتح؛ لأنَّ المفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيشمل المثنىٰ والجمع، وكلاهما لا يُبنيان علىٰ الفتح، وإنما يبنيان علىٰ ما ينصبان به وهي (الياء).

وقد ذهب جمهور البصريين إلىٰ أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) مبني علىٰ الضم[١].

يقول سيبويه: «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم...»[٢].

ويقول الأخفش: «وذلك أنَّ كل اسم منكور نفيته بـ(لا) وجعلت (لا) إلىٰ جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين»[٣].

وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلىٰ أكثر البصريين[٤]، واختاره من النحويين: الرضي[٥]، وابن هشام[٦]، والشاطبي[٧].

احتجَّ البصريون؛ لصحة ما ذهبوا إليه بعدة حجج من أهمها ما يأتي:

---

(١) ينظر: التصريح ١/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والمقتصد ٢/ ٧٩٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٥٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٣/ ٢٨٦.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٢٥.

١- أنَّ (لا) مركبة مع الاسم، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر(١)، ومما يدل علىٰ أنها مركبة مع الاسم، أنَّها إذا فُصِلَت عنه أعرب نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾(٢).

٢- أنَّ الكلام تضمَّن معنىٰ الحرف، فنحو قولهم: (لا رجل في الدار) تقديره: لا من رجل في الدار، فلمَّا حذفت (مِن) من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمنت معنىٰ الحرف، فبنيت(٣).

٣- لو كان (رجل) في نحو قولهم (لا رجلَ في الدار) معربًا لكان، منونًا؛ لأنَّ التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع بالألف واللام، والمنع من الصرف والإضافة، ولا شيء منها هنا؛ لذا تعين أن يضاف عدم التنوين إلىٰ البناء(٤).

٤- لو كان معربًا لجاز نصبه مع الفصل؛ لأنَّ كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصًا، كـ(إنَّ)، فإنَّك تقول: (إنَّ في الدار زيدًا) فتعملها مع الفصل بالظرف(٥).

٥- أنَّه لو كان معربًا لكان بفعل محذوف، وكان التقدير: لا أجد أو لا أرىٰ، وهذا بعيدُ التقدير؛ لأنك تقول: (لا إله إلا الله)، فلو كان معناه لا أجد لكان النفي منسوبًا إلىٰ وِجدانك، وليس المعنىٰ عليه، وإنَّما المعنىٰ أنَّ عدم الآلهة غير الله لمعنىٰ في نفس

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) سورة الصافات الآية (٤٧).

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦.

(٤) ينظر: التبيين ص٣٦٣.

(٥) ينظر: التبيين ص٣٦٣.

المنفي وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك[١].

يُضاف إلىٰ هذه الأدلة ما اعترض به البصريون علىٰ مذهب الكوفيين، فمذهبهم لم من سهام النقد التي وُجِّهت إليه من أصحاب المذهب البصري.

وقد اختار ابنُ الحاجب مذهب البصريين، الذي يقضي بأنَّ اسمَ (لا) النافية للجنس المفرد مبنيٌّ وليس معربًا؛ **غير أنَّه انفرد** بالقول بأن بناء الاسم علىٰ ما ينصب، أفضل من القول بأنه مبنيٌّ علىٰ الفتح؛ ليشمل الجميع المفرد والمثنىٰ والجمع، فالمثنىٰ يُبني علىٰ ما يُنصب به وهي الياء، وكذلك جمع المذكر السالم، أمَّا جمع المؤنث السالم، فيجوز فيه الكسر والفتح وكلاهما مسموع عن العرب[٢].

وقد وافق ابنَ الحاجب فيما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين منهم: الإسفراييني[٣]، والمرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، أبو حيان[٦]، والرضي[٧].

يقول الإسفرايني: « والمفردُ مبنيٌّ علىٰ ما ينصب به»[٨]، وقد عقَّبَ عليه الشيخ علاء الدين البسطامي(ت٨٧٥هـ)علىٰ كلامه بقوله: « لم يقل مبني علىٰ الفتح كما قال غيره؛ ليشمل نحو: لا رجلينِ، ولا مسلمين، فـ(لا رجلَ) مبني علىٰ الفتح، وقوله:(لا رجلَيْنِ) تثنية بناؤه علىٰ الياء، وقوله: (لا مسلمِينَ) جمع وبناؤه علىٰ الياء؛ لأن نصبه به،

---

(١) ينظر: السابق ص٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ١٠٩.

(٣) ينظر: اللباب في علم الإعراب ص ١١٤.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٤٦.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: النكت الحسان ص ١٠٩.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٢/ ١٥٥.

(٨) اللباب في علم الإعراب ص١١٤.

وقوله:(لا مسلمات) مبني علىٰ الكسرة؛ لأن نصبها كان بالكسرة»[١].

التعقيب والترجيح

بعد العرض السابق لآراء النحويين في هذه المسألة، وما انفرد به ابن الحاجب، أرىٰ أنَّ الرأي الراجح هو رأي جمهور البصريين الذي يقضي بأنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) مبني علىٰ الفتح؛ لقوة الأدلة التي استدلوا بها، وسلامتها من الانتقادات التي وُجِّهت إلىٰ غيرها من المذاهب الأخرىٰ، يُضاف إلىٰ هذا ضعف أدلة المذهب الآخر والاعتراض عليها حتىٰ عدَّها بعضُ النحويين مخالفة للأصول واللغوية وللنظائر، يقولُ الشاطبيُّ: « وهو مذهب مرجوعٌ من أوجه: منها: أن ذلك مخالف للنظائر؛ فإن الاستقراء قد قرّر أنّ حذف التنوين من أسماء المتمكنة لا يكون إلا لمانع صَرفٍ، أو للإضافة، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافًا إلىٰ علم، أو لملاقاة ساكن، أو للوقف -الاسم المذكور ليس واحدٌ من هذه الأمور بموجود فيه، فتعيّن أنه مبنيٌّ، وأنّ ذلك هو السبب في حذف تنوينه. ومنها: أنه قد رُوِيَ عن العرب: جئت بلا شيءَ، بالفتح وسقوط التنوين، والجارَ لا يُلغِىَ ولا يُعلّق، وتأويلُ كلام سيبويه قريبٌ»[٢].

ومما يرجحه -أيضًا-أنه لو كان معربًا لم يجز نعت الاسم علىٰ اللفظ وعلىٰ الموضع، كما لم يجز ذلك مع (إنّ) وأخواتها، ومعلوم أنَّ (لا) النافية للجنس تعمل عملها.

لذا فإنني أُرجِّح رأي جمهور البصريين الذي يقضي بأن فتحة الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) فتحة بناء، **وأنَّ القولَ ببنائه على ما يُنصب به أحسنُ من القول ببنائه على الفتح؛ ليشمل المثنى والجمع كما انفرد بذلك ابن الحاجب.** وهذا الانفراد يُعد من قبيل إصلاح العبارة فقط والتعبير بالأولىٰ وهو لم يسبق إليه فيما اطلعت عليه من كتب. والله أعلىٰ وأعلم.

---

(١) شرح لباب الإعراب للبسطامي ٢/ ٥١٦.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٢/ ٤٢٥.

المبحث الثالث: المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المجرورات

عامل الجر في المضاف إليه[١]

الإضافة تعني: إضافة الشيء إلىٰ الشيء، أي: ضمه إليه[٢]، وتعني- أيضًا- الإسناد نحو: أضفت الشيء إلىٰ الحائط، أي: أسندته إليه.

ويُقصَدُ بالإضافة في اصطلاح النحويين: «إسنادُ اسم إلىٰ غيره، علىٰ تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو: غلام زيد»[٣].

فالإضافة تتكون من اسمين الأول منهما يُسمىٰ: مضافًا، والثاني: مضافًا إليه، يُعرب الأول منهما حسب العوامل الداخلة عليه، بينما يُلازم الثاني الجر، وقد تباينت آراء النحويين في عامل الجر في المضاف إليه، انفرد ابنُ الحاجب بالقول بأنَّ الإضافة بنوعيها- معنوية ولفظية- يجر المضاف إليه فيها بتقدير حرف الجر؛ فقال:«... والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا... وقوله:(أو تقديرًا)؛ ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه... فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجردًا تنوينه لأجلها. هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي، ولا يمكن التشريك بينهما إلا بذلك »[٤].

---

(١) تنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٤١٩، والمقتضب٤/ ١٣٦، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٦، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص٢٦٠، وأسرار العربية ص٣٧٩، والتخمير ٢/ ٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٣٠٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩، والنكت الحسان ص١١٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٣.

(٢) ينظر: لسان العرب (ض. م. م) ٩/ ٢١٢.

(٣) شرح شذور الذهب ص٣٤٢.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩.

العرض والمناقشة

اختلف النحويون في عامل الجر في المضاف إليه علىٰ مذاهب بيانها علىٰ النحو الآتي:

المذهب الأول: أن العامل في المضاف إليه هو المضاف.

وهو مذهب سيبويه[١]،وابن النحاس[٢]، وابن الخشاب[٣]، وغيرهم[٤]- لكن بنيابته عن حرف الجر، لا بكونه تضمَّن الحرف-، وعلَّلُوا لذلك تَضَمُّنَهُ معنىٰ اللَّام، أو معنىٰ (مِن) أو (في) [٥].

يقول سيبويه:« هذا باب الجَرِّ، والجرُّ إنما يكون في كُلِّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنَّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا، فأمَّا الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك: (مررتُ بعبدِ الله)، و(هذا لعبدِ الله)...، وأمّا الحروفُ التي تكون ظرفًا؛ فنحو (خَلفَ وأَمامَ، وقدام ووراء،... وأمّا الأسماءُ فنحوُ: مِثلٍ، وغَيرٍ، وكُلَّ، وبَعضٍ...»[٦].

وأيَّد ابن مالك هذا بقوله:

وَالثَّانِيَ اجرُر وَانوِ مِن أَو فِي إِذَا ... لَم يَصلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا[٧]

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤١٩ ، ٤٢٠.

(٢) ينظر: التعليقة علىٰ المقرب ص٣٢٤.

(٣) ينظر: المرتجل ص٢٦٠، ٢٦١.

(٤)ينظر: أسرار العربية ص٢٧٩، شرح الكافية الشافية٢/ ٩٠٢.

(٥) شرح الكافية الشافية٢/ ٩٠٢.

(٦) الكتاب ١/ ٤١٩ ، ٤٢٠.

(٧)ألفية ابن مالك ص٢١٣.

ويُبيِّن السيوطي العِلَّةَ من عمل المضاف الجر في المضاف إليه، بعد أن نسبه إلىٰ سيبويه، فيقول:« وَالأَصَحُّ أَنَّ الجَرَّ فِي المُضَافِ إليه بالمضافِ...، وَإِن كَانَ القيَاسُ أَلا يعمل من الأَسمَاء إِلَّا مَا أشبه الفِعل وَالفِعل لَا حَظّ لَهُ فِي عمل الجَرّ، لَكِنَّ العَرَبَ اختصرت حُرُوفَ الجَرِّ فِي مَوَاضِعَ، وأضافت الأَسمَاء بَعضهَا إِلَىٰ بعض فناب المُضَاف مناب حرف الجَرّ فَعمل عمله، وَيدلُّ لَهُ اتِّصَال الضمائر بِهِ وَلَا تتصل إِلَّا بعاملها»(١).

ويُلْحظُ هُنا أنَّ النحويين قد وجَّهوا مذهب سيبويه- القائل بأنَّ المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه- توجيهين:

أحدهما: أنَّ العاملَ في المضاف إليه الجر هو المضاف بنفسه.

والآخر: أنَّ العامل هو الاسم المضاف بواسطة نيابته عن حرف الجر المقدر.

ومن النحويين مَن أيَّدَ التوجيهَ الأَوَّلَ كالشيخ الرضي(٢)، ومنهم من أيَّد التوجيه الثاني كالإمام يحي بن حمزة العلوي؛ إذ قال: « والحَقُّ عندَنا في هذه المَسألَةِ أَنَّ العَامِلَ في المُضَافِ إليه ليسَ الحَرفَ نفسَه، ولا الاسمَ نَفسَه؛ لأنّه يَلزَمُ مَا ذَكَرُوه، وإنّما العَمَلُ يَكُونُ للاسمِ بِواسِطَةِ نِيَابَتِه عَن الحَرفِ، فعَلىٰ هذا لا يَلزَمُ إعمَالُ الاسمِ؛ لأنّه ليسَ عَامِلًا بنَفسِه، ولا يَلزَمُ عَليه إعمَالُ الحَرفِ وهو مُضمَرٌ، فإنَّ الاسمَ قد نَابَ عَنه، ولا يَلزَمُ عليه أن يَكُونَ العَامِلُ مَعنَويًّا؛ فإنَّ الاسمَ ها هنا لَفظِيٌّ، فهذا هو الذي يَجمَعُ المَذاهِبَ ولا يَلزَمُ منه فَسادٌ»(٣).

حجة أصحاب هذا المذهب:

احتج أصحاب هذا المذهب علىٰ أنَّ المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه بما يأتي:

---

(١) همع الهوامع ٤/ ٢٦٥، وينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٧٣.

(٣) المحصل في كشف أسرار المفصل ٢/ ٢٥٧.

١- اتصال الضمير بالمضاف، في نحو:(دِرهَمِي، وكِتَابُكَ، ومَتَاعَهُ)، فالمضاف إليه هنا ضمير وقد اتصل بالمضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله[١].

٢- تَضَمُّن المضاف معنىٰ (مِن) التي لبيان الجنس، أو (اللام) التي للملك، أو معنىٰ (في)[٢].

٣- العمل للحرف لا يُعقل وهو مضمر، والاسم أحقُّ بالعمل لكونه مظهرًا.

٤- قالوا إنَّ ذكر حرف الجر شريعة منسوخة، وقيام المضاف مقامه شريعة معمولة، فلما قام المضاف مقامه قيامًا ثابتًا مستمرًا؛ عمل المضاف عمل الجر، ولا يستنكر كون الاسم عاملًا عمل الجار، فإنَّ المستنكر هو عمل الاسم بنفسه عمل حرف الجر، فأما بطريق النيابة فلا استنكار في ذلك قال الشيخ أبو علي الشيرازي: الاسم لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل فإن ناب منابه عمل عمله[٣].

المذهب الثاني: العامل في المضاف إليه هو ما تضمنته الإضافة من معنى (اللام) أو (مِن). وهو مذهب الزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، والخوارزمي[٦]، وابن يعيش[٧]، وأبي حيان[٨]، ويحيىٰ بن حمزة العلوي[٩].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي٢/ ٧٨٣، وأوضح المسالك لابن هشام٣/ ٨٤، والمساعد لابن عقيل٢/ ٣٣٠، والتصريح١/ ٦٧٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٠٢، ٩٠٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٧٢.

(٣)ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٧٣، والرشاد في شرح الإرشاد ص٢٨٦من التحقيق، رسالة دكتوراة.

(٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦.

(٥) ينظر: المفصل في علم العربية ص٨٢.

(٦) ينظر: التخمير ٢/ ٥.

(٧) ينظر: شرح ابن يعيش علىٰ المفصل ٢/ ١٢٣.

(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩.

(٩) ينظر: الحاصر في شرح الكافية ٢/ ٤٨٨.

يقول يحيىٰ بن حمزة العلوي: «ومنهم مَن قال: العامل هو الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف، وهذا هو المختار؛ لأنَّ معنىٰ قولنا: (غلام رجل)، أي: غلام لرجل، و (ثوب خز)، أي: ثوب من خز، فلما كان مقدرًا في المعنىٰ وجب أن يكون هو العامل في المضاف إليه»[١].

وبهذا يتضح أنَّ للإمام يحيى بن حمزة العلوي رأيين في هذه المسألة:

الأول: العامل في المضاف إليه هو المضاف بواسطة الحرف، كما في كتابه: (المحصل في كشف أسرار المفصل)[٢].

الثاني: العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف، كما في كتابه: (الحاصر في شرح الكافية)[٣].

وقد احتجَّ أصحاب هذا المذهب؛ لصحة ما ذهبوا إليه بأنَّ العمل للحرف بالأصالة، فلذا جعلوا الحرف هو العامل هنا؛ طردًا للباب علىٰ وتيرة واحدة.

كما ذهبوا إلىٰ أنَّ المعنىٰ في قولهم: (غلامُ محمدٍ): غلامٌ لمحمد، والمعنىٰ في قولهم: (خاتم فضة): خاتمٌ من فضة، فلمَّا كان الحرف في المعنىٰ مُقَدَّرًا وجب أن يكون هو العامل نفسه[٤].

---

(١) الحاصر في شرح الكافية ٢/ ٤٨٨.

(٢) ينظر: المحصل ٢/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: الحاصر ٢/ ٤٨٨.

(٤) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل ليحي بن حمزة العلوي ٢/ ٢٥٦، والحاصر في شرح الكافية ٢/ ٤٨٨.

المذهب الثالث: العامل في المضاف إليه هو الإضافة، وهو عامل معنويٌّ: وهو مذهب السُّهَيلِيُّ(١)، وأبي حيان(٢).

يقول السُّهَيلِيُّ: « ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبينُ صحتها، كالإضافة فإنها علة للخفض يوجد بوجودها ويعدم بعدمها»(٣).

واحتج أصحاب هذا المذهب؛ لصحة ما ذهبوا إليه بأنَّ الاسم لمَّا بطل كونه عاملًا ولم يصح؛ لأنَّ الأسماء لا تعمل في شيء، وليس أحد الاسمين بأحق أن يكون عاملًا في صاحبه من دون الآخر، وبطل عمل الحرف؛ لأنَّ الحرف لا يعمل وهو مضمر، فلمَّا بطل عمل الاسم والحرف لما ذُكِرَ ولا يُعقل شيء من العوامل اللفظية- هاهنا- إلا الاسم والحرف، وقد بطل عملهما، لم يبق إلَّا أن يكون العامل معنويًّا؛ لأنه لو لم يُقدر له عامل يعمل فيه لخرج أن يكون معمولًا لعامل، وهذا باطل(٤).

ويُلْحَظُ أنَّ أبا حيان له قولان في هذه المسألة – ولا حرج في هذا-:

أحدهما: أنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، وقد وافق فيه سيبويه ونصَّ عليه في ارتشاف الضرب(٥).

والآخر: أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة نفسها، وقد ذكره في النكت الحسان(٦).

---

(١) ينظر: أمالي السُّهَيلِيّ ص ٢٠، ٢١، وأوضح المسالك٣/ ٨٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي ٤/ ١٢.

(٢) ينظر: النكت الحسان ص١١٧.

(٣) أمالي السهيلي ص٢٠.

(٤) ينظر: المحصل في كشف أسرار المفصل ٢/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٩٧٧.

(٦) النكت الحسان ص١١٧.

المذهب الرابع: العامل في المضاف إليه هو حرف الجر المقدر: وهو ما انفرد به ابن الحاجب بجعل الإضافة بنوعيها- لفظية، ومعنوية-مجرورة بتقدير حرف الجر، كما سبق ذكر كلامه في أول المسألة.

وقد خالفه في ذلك كثير من النحويين، منهم الجامي(١) والرضي(٢).

التعقيب والترجيح:

بعد العرض السابق لمذاهب النحويين في هذه المسألة، أرىٰ أنَّ المذهب الصحيح من هذه المذاهب أنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف لكن بنيابته عن حرف الجر، وكونه قائمًا مقامه وكونه بدلًا منه، وهذا ما قاله الشيخ أبو علي الفارسي: الاسم لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل(٣).

ويُؤيد هذا الكلام ويُقويه ما يأتي:

١- أنَّ إضمار الجار مع بقاء عمله مردود غير جائز اتفاقًا، وأما قولهم: (الله لأفعلنَّ) فهو شاذ، والكل مصرح به ومتفق عليه(٤).

٢- أنَّ حرف الجر محذوف في الإضافة حذفًا يجعله في حكم المتروك(٥).

٣- أنَّ ما قاله الشيخ ابن الحاجب في الكافية: «المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا»(٦) كلام صحيح لا غبار عليه، يشمل الإضافة بنوعيها اللفظية والمعنوية، وهو ما انفرد به. والله أعلىٰ وأعلم.

---

(١) الفوائد الضيائية ص٤٨٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٠٣.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ص١٠٢.

(٥) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ١٣٨.

(٦) الكافية في علم النحو ص٢٨، وأمالي ابن الحاجب٢/ ٥٤٨.

مجيء الإضافة بمعنى (في) [١]

سبق الكلام في المسألة السابقة علىٰ عامل الجر في المضاف إليه، ومما قيل في – ذلك– إنَّ العامل في المضاف إليه هو ما تضمنته الإضافة من معنىٰ (اللام)، أو(من)، ولم يقل أحدٌ من النحويين المتقدمين علىٰ ابن الحاجب إنها بمعنىٰ (في)، أمَّا ابن الحاجب فقد انفرد بالقول بأنَّ الإضافة تأتي بمعنىٰ (في) قليلًا، فقال: «... وهي على ثلاثة أضرب: بمعنى (اللام)، وبمعنى (من)، وبمعنى (في) قليلاً، فالتي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه، كقولك: (خاتم فضة)، والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلى ظرفه، كقولك: (ضرب اليوم)، والتي بمعنى (اللام) ما عدا هذين القسمين»[٢].

العرض والمناقشة

إضافة الاسم علىٰ ضربين: معنوية ولفظية، فالإضافة المعنوية هي ما أفادت تعريفًا، نحو: (كتاب محمد)، أو تخصيصًا، نحو: (غلام رجل)، وهذه الإضافة لا تخلو أن تكون بمعنىٰ (اللام)، نحو: (مال محمدٍ)، والتقدير: (مال لمحمد)، ومن النحويين مَن قال إنَّ هذه اللام تفيد المِلك، ومنهم مَن قال لا تُفيد مِلكًا، بل تفيدُ الاختصاصَ بدليل قولهم: (هذا أبوه)، فليس معناه أنَّ أبَاه مِلكٌ له، بل المعنىٰ أنَّ له اختصاصًا به[٣].

أو بمعنىٰ (مِن) كقولك: (خاتم فضة) أي: خاتم من فضة.

---

(١) تنظر المسألة في: الأصول في النحو ٢/ ٥، المفصل في صنعة الإعراب ص١١٣، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣٦، وشرح الكافية الشافية٢/ ٩٠٤، والتذييل والتكميل ٩/ ٣١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٨٣، ومعاني النحو ٢/ ٣٢٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٩٠.

(٣) ينظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢/ ٦.

وهذا متفق عليه بين النحويين، غير أنَّ ابن الحاجب انفرد بالقول بمجيئها بمعنىٰ (في) قليلًا، ولم يسبقه إلىٰ هذا القول أحدٌ، إلَّا ما نسبه بعض النحويين إلىٰ ابنِ السراج، والشيخ عبد القاهر الجرجاني(١)، وفي هذه النسبة نظر؛ إذ المذكور فيما اطلعت عليه من كتبهما مخالفٌ لما نُسِبَ إليهما.

فابنُ السَّراج يقول: «والإضافةُ المحضة تنقسم قسمين: إضافة اسم إلىٰ اسم غيرِه بمعنىٰ (اللام)، وإضافةِ اسم إلىٰ اسم هو بعضُه بمعنىٰ (من)، أمَّا التي بمعنىٰ (اللام) فتكون في الأسماء والظروف، فالاسم نحو قولِك: (غلامُ زيدٍ ومالُ عمرٍو).

وأمَّا الظروف فنحو: خَلفَ، وقُدامَ، ووراءَ، وفوقَ، وما أشبهه،... الثاني: المضاف بمعنىٰ (من) وذلك قولك: (هذا بابُ ساجٍ)، (وثوبُ خَزٍّ)، (وكساءُ صوفٍ)، (وماءُ بحرٍ)، بمعنىٰ: هذا بابٌ من ساجٍ، وكساءٌ من صوفٍ»(٢).

ووافقه في ذلك أبو علي الفارسي فقال: «والإضافة علىٰ ضربين: إضافة محضة، وهي التي لا ينوىٰ بها الانفصال، وإضافة غير محضة، وهي ما ينوىٰ بها الانفصال، والإضافة المحضة تجيء علىٰ ضربين: إضافة بمعنىٰ (اللام)، وإضافة بمعنىٰ (مِن)، فالتي بمعنىٰ (اللام)، نحو: (دار زيد)...، والإضافة التي بمعنىٰ (من)، نحو قولك: (ثوب خز)، و(باب ساج)، و(كساء صوف)، فمعنىٰ هذا: (ثوب من خز، وباب من ساج)»(٣).

---

(١) تنظر النسبة في: همع الهوامع ٤/ ٢٦٧، وتعليق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضمية علىٰ المقتضب ٤/ ١٤٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٥.

(٣) الإيضاح للفارسي ص ٢١٠، ٢١١.

والشيخ عبد القاهر الجرجاني يقول أيضًا:«... فالجر بالإضافة، والإضافة علىٰ ضربين أحدهما أن تكون بمعنىٰ (اللام)، نحو قولك: (دار زيد)، تريد: دارٌ لزيد، وإضافة بمعنىٰ (من) كقولك: (خاتم فضة)، تريد: خاتمٌ من فضة»[١].

وبهذا يتبين أنَّ الموجود في كتب ابن السراج، والشيخ عبد القاهر الجرجاني، مخالف لمَا نُسِبَ إليهما.

وقد قال بمثلِ قولهم كثيرٌ من النحويين منهم: ابنُ جني[٢]،والحريري[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الخشاب[٥].

وسار علىٰ دربهم الرضي فحصر الإضافة المعنوية في معنىٰ (مِن) و(اللام)، ولا يشترط التصريح بـ(اللام)، بل يكفىٰ فيها إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، وأنكر مجيء الإضافة بمعنىٰ (في)فقال: «ولا يلزم فيما هو بمعنىٰ اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول (اللام)، فقولك: (طور سيناء، ويوم الأحد) بمعنىٰ: (اللام)، ولا يصح إظهار اللام في مثله، فالأولىٰ إذن أن نقول: نحو: (ضربُ اليوم، وقتيل كربلاء) بمعنىٰ اللام كما قاله باقي النحاة، ولا نقول إنَّ إضافة المظروف إلىٰ الظرف بمعنىٰ (في)، فإنَّ أدنىٰ ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنىٰ (اللام)»[٦].

---

(١) الجمل ص٣٠

(٢) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٦.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب ص ٧٠.

(٤) ينظر: المفصل في علم العربية ص ٨٢.

(٥) المرتجل ص٢٦٠، ٢٦١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.

أمَّا ابن الحاجب فقد انفرد بالقول بمجيء الإضافة بمعنىٰ (في) قليلًا، وجعل شرطه أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلىٰ ظرفه، نحو: (ضرب اليوم)، وقد تبعه في ذلك ابنُ مالك، وأورد علىٰ ذلك كثيرًا من الشواهد النثرية والشعرية، فقال: «... وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنىٰ (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح، فمن شواهدها قوله-تعالىٰ-: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[1]، و﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[2]...»[3].

ويقول أيضًا[4]:

وَالثَّانِيَ اجرُر، وَانوِ «مِن» أَو «فِي» إِذَا لَم يَصلُحِ الَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا

وتبعهما في ذلك شُرَّاح الألفية، يقول المرادي: « الإضافة علىٰ ثلاثة أقسام: الأول: مقدر بـ(من)، وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه نحو: (خاتم فضة)... الثاني: مقدر بـ(في)، وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[5].... الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوىٰ النوعين المتقدمين، وتقدير (اللام) هو الأصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها، نحو: (يد زيد)»[6].

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٢٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٠٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦، ٩٠٧.

(٤) ألفية ابن مالك ص٢١٣.

(٥)سورة سبأ من الآية (٣٣).

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٣، ٧٨٤.

وجعل ابنُ عقيل الإضافة بمعنىٰ (اللام) مجمعًا عليها بين النحويين، بينما وصف الإضافة التي بمعنىٰ (من) أو (في) بالزعم، فقال: «الإضافة بمعنىٰ اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضًا بمعنىٰ (من) أو (في)، وهو اختيار المصنف، وإلىٰ هذا أشار بقوله: (وانو مِن أو في...) إلىٰ آخره. وضابط ذلك: أنَّه إن لم يصلح إلَّا تقدير (من) أو (في)، فالإضافة بمعنىٰ ما تعيَّن تقديره، وإلَّا فالإضافة بمعنىٰ اللام... ويتعين تقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: أعجبني ضربُ اليومِ زيدًا، أي: (ضرب زيد في اليوم)»[(١)].

التعقيب والترجيح:

بعد العرض السابق لأقوال النحويين في معاني الإضافة، وقصرهم إياها علىٰ معنيين فقط، هو معنىٰ (مِن) و(اللام)، ولم يقل أحدٌ من النحويين المتقدمين إنها تأتي بمعنىٰ (في)لا قليلًا ولا كثيرًا، وهو ما انفرد به ابنُ الحاجب، أرىٰ أنَّ ما انفرد ابن الحاجب، وهو مجيء الإضافة بمعنىٰ (في) أمر مستساغ؛ ويُؤيده ما ذكره ابنُ مالك من الشواهد نثرًا وشعرًا، ومن ذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف، نحو قوله-تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، أي: تربصُ في أربعة أشهر، و﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾، وإن كان حمل الإضافة بمعنىٰ (في) علىٰ أنها بمعنىٰ (اللام) مجازًا، أولىٰ وأرجح؛ لأن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، كما في قول الشاعر:

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسُحرَةٍ سُهَيل أَذاعَت غَزلَها في القَرائبِ[(٢)]

(١) شرح ابن عقيل٣/ ٤٣، والتوضيح والتكميل ٢/ ٦.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك

وذلك لأن أدنىٰ ملابسة واختصاص يكفي أن تكون الإضافة بمعنىٰ (اللام)، وذلك أنَّ ابنَّ مالك نفسه قال في بيت الألفية السابق(واللام خذا) يعني: أن ماسوىٰ هذين القسمين فالإضافة فيه علىٰ معنىٰ (اللام)، واللام فيه منوية، وهو الباب الكثير، سواء أحسُنَ ذكرها لفظا أم لم يَحسُن، فإن اللام مقدرة[1]. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٣/ ٢٣٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٨.

الشاهد في قوله: (كوكب الخرقاء) حيث أضاف (كوكب) إلىٰ (الخرقاء) لأدنىٰ ملابسة بينهما، وهي أنها كانت تجتهد في العمل عند طلوعه.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك ص٢٧٣، والمقاصد الشافية ٤/ ١١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.

مجيء النعت[١] من غير المشتق[٢]

من التوابع النعت، وقد اشترط النحويون فيه أن يكون مشتقًا، والمشتق: هو ما دلَّ علىٰ حدث وصاحبه ممن اتَّصف به الفعل أو قام به، أو وقع منه أو عليه، أو ما هو بمعنىٰ أحدهما، فيشمل المشتق: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة...)، وما ورد جامدًا فمؤول بالمشتق وهذا ما عليه أكثرُ النحويين، إلَّا أنَّ ابنَ الحاجب ينفرد بالقول بأنَّه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقًا أو غير مشتق، بل النعت عنده مادلَّ علىٰ معنىٰ في متبوعه، فيقول: «ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره؛ إذ كان لغرض المعنى عمومًا، يعني: أنَّ معنى النعت يكون تابعًا يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتًا، ولا فرق بين أن يكون مشتقًا أو غيره، ولكن لمَّا كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهَّم كثير من النحويين أنَّ الاشتقاق شرط، حتى تأوَّلُوا غير المشتق بالمشتق»[٣].

العرض والمناقشة

يُوضحُ ابنُ الحاجب معنى النعت بأنه: تابع يدل علىٰ معنىٰ في متبوعه، فإذا كان كذلك، فلا فرق بين كونه مشتقًا أو غير مشتقٍ، وهذا هو ما انفرد به ابن الحاجب.

---

(١) معلوم أنَّ النعت لا يأتي مجرورًا فقط، وإنما يأتي مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، وقد أوردت هذه المسألة هنا، اتباعًا لترتيب المقدمة الكافية لابن الحاجب، فقد ورد باب التوابع بعد المجرورات.

(٢) تنظر المسألة في: الكتاب ١/ ٤٣٤، والمقتضب ٣/ ١٨٥، و الأصول في النحو ٢/ ٢٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢٥، والمفصل في صنعة الإعراب ص ١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٦٠٦.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٢٦.

غير أنَّ جمهور النحويين اشترطوا في النعت أن يكون مشتقًا، أو في حكم المشتق؛ لذا قالوا: ولا يوصف بغير مشتقٍ إلَّا علىٰ تأَوُّلٍ(١).

ويُؤيد هذا سيبويه في قوله: «وتقول:(مررت برجل أسدٍ شِدَّةً وجُرأةً)، إنمَّا تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح؛ لأنه اسم لم يجعل صفة، وإنمَّا قال النحويون: شُبِّه بقولهم: (مررت بزيدٍ أسدًا شدَّةً)»(٢).

وها هو المبرد يرىٰ أنَّ من الأسماء ما يكون مشتقًا فيكون نعتًا، فيقول: « وَمن الأَسمَاء مَا يكون مشتقا نعتا، ومشتقا غير نعت، فَأَمَّا النَّعت فَمثل: الطَّوِيل، والقصير، وَالصَّغِير، والعاقل، والأحمق، فَهَذِهِ كلهَا نعوت جَارِيَة علىٰ أفعالها؛ لِأَن معنىٰ الجَاهِل: المَعرُوف بِأَنَّهُ يجهل، والطويل: المَعرُوف بِأَنَّهُ طَال، فَكل مَا كَانَ من هَذَا فعلا لَهُ أَو فعلا فِيهِ فقد صَار حلية لَهُ »(٣).

وسار علىٰ دربهما ابنُ السراج فمَثَّلَ للنعت بالمشتق، فقال: « ومن النعوت ما كان صفة غير عمل وتحلية، وذلك نحو العقلِ والفهمِ، والعلم والحزنِ، والفرحِ، وما جرىٰ هذا المجرىٰ، تقول: مررتُ برجلٍ عالم وبرجل عاقلٍ ورجل عالمٍ أبوهُ، وبرجل ظريفةٍ جاريتُهُ فجميع هذه الصفات وما أشبهها وقاربها فحكمها حكمٌ واحدٌ، وقياسُها قياسُ ضاربٍ وقائمٍ في إعرابها إذا كانت متصرفةً كتصرفها»(٤).

(١) ينظر: الفصول الخمسون لابن معط ص٢٣٤، وكتاب الفصول في العربية لابن الدهان ص٣٥.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٤.

(٣) المقتضب ٣/ ١٨٥.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٢٦.

ووافقهم علىٰ ذلك: أبو علي الفارسي[١]، وابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وغيرهم[٦].

أمَّا ابنُ الحاجب، فقد انفرد بالقول بأنَّ النعت هو ما دلَّ علىٰ شيء في متبوعه، سواء أكان مشتقًا أم جامدًا.

فابنُ الحاجب يرىٰ أنَّ النعت ما دلَّ علىٰ شيء في متبوعه في جميع استعمالاته، كالمنسوب، و غيره وهو ما صرَّح به في قوله: « النّعت: تابع يدلّ علىٰ معنىٰ في متبوعه مطلقًا، وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرّد الثّناء، أو الذّمّ، أو التّأكيد مثل: ﴿نَفۡخَةٞ﴾[٧]، ولا فصل بين أن يكون مشتقّا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنىٰ عموما مثل:(تميميّ)، و (ذي مال)، أو خصوصا مثل: (مررت برجل أيّ رجل)، و (مررت بهذا الرّجل) و (بزيد هذا)»[٨].

يقول الرضي: «اعلم أنَّ جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه، نحو: مررت برجل أسد-وصفًا- ولم يستضعف: بزيد أسدًا -

---

(١) ينظر: الإيضاح ص٢١٦

(٢) ينظر: اللمع ص٦٥، ٦٦.

(٣) ينظر: المفصل في علم العربية ص١١٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٤٤.

(٦) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٢١٩-٢٢١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠٤، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/ ٩٥٢، وفصول ابن معط ص٢٣٤، وكتاب الفصول في العربية ص٣٥، واللمحة شرح الملحة ٢/ ٧٢٧، وشرح ملحة الإعراب ص ٥٧.

(٧) سورة الحاقة من الآية (١٣).

(٨) الكافية في علم النحو ص٢٩.

حالًا- فكأنَّه يشترط في الوصف –لا في الحال- الاشتقاق، وفي الفرق نظر، والنحاة يشترطون ذلك فيهما؛ والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفي بكون الوصف دالًا علىٰ معنىٰ في متبوعه، مشتقًا كان أولا، وبكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول»[1].

التعقيب والترجيح

بعد العرض السابق لأقوال النحويين في هذه المسألة أرىٰ أن انفراد ابن الحاجب لا بأس به؛ إذ النعت ما دلَّ علىٰ معنىٰ في متبوعه مطلقًا جامدًا كان أو مشتقًا. والله أعلىٰ وأعلم.

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٩.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أفضح مَن نطق بالضاد، وخير مَن تكلم وأبان، سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه، ومَن اهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

أمَّا بعد،،،

فقد وفقني الله – تعالىٰ–لإتمام هذا البحث، الذي أرجو من الله– تعالىٰ– أن يكون لبنة في صرح العربية الخالد، وبعد معايشة مع عالمٍ فَذٍّ كَتَبَ الله له ولمصنفاته القبول، فذاع صِيته، وطبقت شهرته الآفاق، ونبغ في شتىٰ العلوم، تناولتُ انفراداتِه بالبحث والدراسة، فوقفت علىٰ بعض النتائج التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

✍ لم تكن انفرادات ابن الحاجب النحوية ترديدًا لما ذكره السابقون، وإنمَّا كانت آراء جديدة نتيجة بحث دؤوب، وقد بدا هذا واضحًا من خلال هذه الدراسة، فتارة ما يأتي الانفراد برأي جديد لم يسبقه إليه أحد، وتارة يكون بتعديل اللفظ إلىٰ لفظ آخر؛ ليشمل غيره.

✍ من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يتقدم عليها مطلق استفهام، وقصره علىٰ همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) فيه تضييق لا يتناسب مع اللغة العربية.

✍ التعبير بأنَّ المنادىٰ المفرد المعرفة مبني علىٰ ما يُرفع به أولىٰ من التعبير بأنه مبنيٌ علىٰ الضم.

✍ إذا تعذر العطف تعين النصب كما في قولهم: (جئت وزيدًا).

✍ كل ما دل علىٰ هيئة صح أن يقع حالًا؛ لقيامه بمعنىٰ الحالية، فلا حاجة إلىٰ اشتراط الاشتقاق، ولا إلىٰ تكلف ما يدل علىٰ الهيئة.

✍ علىٰ الرغم من راجحة عقل ابن الحاجب إلا أنَّ بعض الانفردات قد جانبها الصواب–من وجهة نظر الباحث–كما في مسألة ناصب المستثنىٰ.

✍ جواز مجيء المستثنىٰ من الموجب بشرطين: أن يكون فضلة، وأن يكون مفيدًا.

✍ اسم (لا) النافية للجنس المفرد المعرفة مبني في محل نصب، والتعبير بقولهم: مبني علىٰ ما ينصب به أفضل من التعبير بقولهم: مبني علىٰ الفتح؛ ليشمل المفرد والمثنىٰ والجمع.

✍ العامل في المضاف إليه هو المضاف نيابة عن حرف الجر؛ لأن الاسم لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل.

✍ أجمع النحويون علىٰ أنَّ الإضافة تأتي علىٰ معنىٰ (من) و(اللام)، ويجوز أن تأتي بمعنىٰ (في) قليلًا، ولا بأس في ذلك كما انفرد بذلك ابن الحاجب.

✍ النعت هو ما دل علىٰ معنىٰ في متبوعه، لا فرق في ذلك بين أن يكون مشتقًا أو غير مشتق.

✍ قد يرد للعالم الواحد قولان في المسألة الواحدة، ولا حرج في ذلك، بل يعد من التطور الفكري لديه، ومن ذلك ما فعله ابن الحاجب في مسألة ناصب المستثنىٰ، فله فيها قولان: أحدهما: موافق فيه لبعض النحويين، وهو أنَّ ناصب المستثنىٰ ما سبقه من فعل أو شبهه بواسطة (إلا). والآخر: ما انفرد به، وهو أنَّ ناصبه المستثنىٰ منه بواسطة الأداة.

وكلُّ ذلك مفصلٌ في موضعه من البحثِ، فاللهَ أسألُ أن أكون قد وُفِّقْتُ في عرض هذه الدراسة علىٰ الوجه الأمثل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** للزَّبِيْدِيّ، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- بيروت لبنان؛ ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- **أبوعبد الله بن الفخار(ت٧٥٤هـ) وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل** رسالة دكتوراة، إعداد: حمَّاد بن محمد حامد الثمالي، إشراف: د. محمود محمد الطناحي، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ-المملكة العربية السعودية؛ ط١، ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.

٣- **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة؛ ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك** لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، دار أضواء السلف؛ ط١، من دون تاريخ..

٥- **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي، تحقيق ودراسة: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة القرىٰ- مكة المكرمة.

٦- **أسرار العربية** لأبي البركات الأنباري، عُنيَ بتحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق؛ ط١، من دون تاريخ.

٧- **الأشباه والنظائر في النحو** للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة؛ ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٨- **الأصول في النحو** لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلىٰ، مؤسسة الرسالة؛ ط١، من دون تاريخ.

٩- **أمالي ابن الحاجب** لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، ودار عمار – عمان؛ ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٠- **أمالي ابن الشجري** لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة؛ ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١١- **أمالي السهيلي**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة؛ ط١، ١٩٧٠م.

١٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، ت: الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرىٰ- مصر؛ ط٤، ١٣٨٥هـ-١٩٦١م.

١٣- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له د. حسن شاذلي فرهود؛ ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٤- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: د. موسىٰ بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية-إحياء التراث الإسلامي- العراق؛ ط١، من دون تاريخ.

١٥- **البحر المحيط في التفسير**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، بعناية صدقي محمد جميل العطار وآخرين، دار الفكر- بيروت ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٦- **البداية والنهاية** لأبي الفداء ابن كثير؛ طبعة مكتبة المعارف، بيروت- ط ١- من دون تاريخ.

١٧- **البديع في علم العربية** لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرىٰ- مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية؛ ط١، ١٤٢٠هـ.

١٨- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي الحلبي وشركائه؛ ط١ ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

١٩- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** لمجد الدين الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق؛ ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٠- **البيان في شرح اللمع** لابن جني، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي(ت٥٣٩هـ)، تحقيق ودراسة: أ. علاء الدين حمويّة، إشراف: د. تمام حسان عمر، رسالة ماجستير، في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ (١٤٠٤هـ).

٢١- **التبصرة والتذكرة للصَّيمَريِّ**، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفىٰ عليّ الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرىٰ- السعودية؛ ط١ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٢- **تذكرة النحاة** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة؛ ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٣- **التذييل والتكميل** ت: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي، دار القلم –دمشق؛ ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٤- **ترشيح العلل في شرح الجمل** للخوارزمي، تحقيق: د. عادل سالم محسن العميري، جامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة؛ ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٥- **التعليقة على المقرب** لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان– الأردن، مطبعة السفير؛ ط١، ١٤٣٤-٢٠٠٤م.

٢٦- **التعليقة على كتاب سيبويه** لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي؛ ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٧- **توجيه اللمع لابن الخباز**، تحقيق: أ.د/ فايز زكي دياب، دار السلام؛ ط٢، ٢٠٠٧م.

٢٨- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة؛ ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٩- **ثمار الصناعة في علم العربية** للدينوري الملقب بـ(الجليس)، تحقيق: د. محمد

ابن خالد الفاضل، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية؛ ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).

٣٠- **جامع الدروس العربية** ت: الشيخ / مصطفي الغلاييني، راجعه ونقحه د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية صيدا – بيروت؛ ط٣٠، ١٤١٤هـ-١٩٩٤.

٣١- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان؛ ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٢- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: أ.د/ حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية؛ ط١، (١٤٠هـ- ١٩٨٤م.

٣٣- **حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي** العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية؛ ط١، من دون تاريخ.

٣٤- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** للسيوطي، طبعة دار الكتب العربية بالقاهرة؛ ط١، ١٣٨٧هـ.

٣٥- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر البغدادي، شرح وتحقيق: الشيخ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة؛ ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٦- **الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية**، لإسماعيل بن أحمد النجراني، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية جامعة أم القرىٰ دراسة وتحقيق من الكلمة إلىٰ آخر التوابع، إعداد. عبد المجيد بن إبراهيم، إشراف أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم.

٣٧- **الخلاصة في النحو**، الفية ابن مالك، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد المحسن ابن محمد القاسم؛ط ٤، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٣٨- **دراسات لأسلوب القرآن**، لحمد عبد الخالق عضيمة، تصدير/ محمود محمد شاكر، طبعة دار الحديث من دون تاريخ.

٣٩- **الدرة الألفية ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة** للعلامة يحيىٰ بن عبد المعطي الزواوي، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة؛ ط١، من دون تاريخ.

٤٠- **الدرر اللوامع على همع الهوامع بشرح جمع الجوامع** للشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان؛ ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤١- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** لابن فرحون، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان؛ ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٢- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق؛ ط١، من دون تاريخ.

٤٣- **سر صناعة الإعراب** لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق؛ ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلي بن محمد علم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، دار صادر؛ ط٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٤٥- **سير أعلام النبلاء** لشمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة- القاهرة؛ ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٦- **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**، لابن العماد الحنبلي، طبعة المكتب التجاري، ذخائر التراث العربي بيروت؛ ط١، من دون تاريخ.

٤٧- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ت: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علىٰ بيضون، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان؛ ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٨- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، وبهامشه منحة

الجليل، للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث – القاهرة؛ ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٩- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** للأشموني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان؛ ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٠- **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)** لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د/ علىٰ محمد فاخر وآخرين، دار السلام للنشر والتوزيع-القاهرة؛ ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥١- **شرح التسهيل** لابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للنشر والطباعة والتوزيع؛ ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٢- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو** للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) علىٰ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت-لبنان؛ ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٣- **شرح الجمل في النحو**، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية جامعة أم القرىٰ، تحقيق: أ/ خديجة محمد حسين، إشراف: أ.د/ محسن سالم العميري،١٤٠٧-١٤٠٨هـ.

٥٤- **شرح الرضي(ت ٦٨٦هـ) على الكافية**، ت: أ. د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- ليبيا؛ ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.

٥٥- **شرح السيوطي(ت ٩١١هـ) على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوافية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية**، ت: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٦- **شرح ألفية ابن معط** لابن القواس، تحقيق ودراسة: د. علي موسىٰ الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض؛ ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٧- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك، تحقيق: أ.د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث؛ ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٨- **شرح الكافية في النحو** لابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ، تحقيق ودراسة / نصار بن محمد ابن حسين حميد الدين، إشراف: أ.د/ محسن بن سالم العميري، ١٤٢١ -١٤٢٢هـ.

٥٩- **شرح اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د/ هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن – عمان؛ ط١، ٢٠٠٧م.

٦٠- **شرح اللمع في النحو** للواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، كتبة الخانجي، القاهرة؛ ط١٤٢٠،١هـ-٢٠٠٠م.

٦١- **شرح اللمع** لابن برهان، تحقيق: د. فائز فارس. طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت؛ ط١، (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٦٢- **شرح اللمع** للأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية -إدارة الثقافة والنشر؛ ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).

٦٣- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**للخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي؛ ط١٩٩٠،١م.

٦٤- **شرح المفصل** للزمخشري لابن يعيش، قدَّم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان؛ ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٦٥- **شرح المقدمة الجزولية** الكبير للأستاذ أبي علي الشلوبين، دارسة وتحقيق: د. تركي بهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، وطبع بمكتبة الخانجي- القاهرة؛ ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٦٦- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: أ.د/ جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز مكة المكرمة – الرياض؛ ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٧- **شرح المقدمة المحسبة** لابن بابشاذ، تحقيق: / خالد عبد الكريم؛ ط١، ١٩٧٧م.

٦٨- **شرح المكودي على الألفية لابن مالك**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا-بيروت؛ ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٦٩- **شرح الوافية نظم الكافية** لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسىٰ بنّاي علوان العليلي؛ مطبعة الآدب في النجف الأشرف؛ ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧٠- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة من الأول حتىٰ نهاية باب المخاطبة، إعداد: د. سلوىٰ محمد عمر عرب، جامعة أمة القرىٰ؛ ط١، ١٤١٨هـ.

٧١- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع؛ ط١، ٢٠٠٤م.

٧٢- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد؛ ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٧٣- **شرح عيون كتاب سيبويه**، ت: أبي نصر هارون بن موسىٰ المجريطي، دراسة وتحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان-القاهرة؛ ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

٧٤- **شرح كافية ابن الحاجب** للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق: الدكتور/ علىٰ الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع – الأردن؛ ط١، ١١٤٢هـ-٢٠٠٠م.

٧٥- **شرح كتاب الحدود في النحو** لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: أ.د/ المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة؛ ط٢، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

٧٦- **شرح كتاب جمل الزجاجي** لابن بابشاذ، دراسة وتحقيق رسالة دكتوراة إعداد

الطالب/ حسين علي لفتة السعدي، إشراف أ. د. طه محسن، كلية الآداب – جامعة بغداد ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٧- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، تحقيق: / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان؛ ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٧٨- **شرح ملحة الإعراب** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، حققه د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن؛ ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٧٩- **صحيح مسلم**، تحقيق: أ/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث – بيروت؛ ط١، من دون تاريخ.

٨٠- **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**، لأبي الربيع نجم الدين سليمان الطوفي، تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، طبعة الوعي الإسلامي، الإصدار السادس والثلاثون؛ ط١، ١٤٣٤، ٢٠١٣م.

٨١- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** للنيلي، من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: أ.د/ محسن بن سالم العميري، طبعة جامعة أم القرى؛ ط١، من دون تاريخ.

٨٢- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط٢، ١٤١٣هـ

٨٣- **الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد** لكمال الدين أبي الفضل الإدفوي الشافعي، مطبعة الجمالية بمصر؛ ط١، ١٣٣٩هـ-١٩١٩م.

٨٤- **عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، ت: الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا – بيروت؛ ط١، من دون تاريخ.

٨٥- **علل النحو** لابن الوراق، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض؛ ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨٦- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** لابن الخباز، تحقيق: د. حامد محمد العبدلي، طبعة دار الأنبار – بغداد؛ ط١، ١٩٩٠م.

٨٧- **الغريب المصنف** لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، نشر المجمع التونسي للعلوم- تونس؛ ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨٨- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، لمحمد بن أبي الفتحقيق البعلي، تحقيق: د ممدوح محمد خسارة، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت؛ ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

٨٩- **الفصول الخمسون**، لابن معط، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مصطفىٰ البابي الحلبي؛ ط١، ١٩٧٧م.

٩٠- **الفصول في العربية** لابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل؛ ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٩١- **الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)** للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية؛ ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٩٢- **الفوائد والقواعد** لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة (بيروت-لبنان)؛ ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩٣- **الكامل في اللغة والأدب** للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة؛ ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٩٤- **الكتاب** لسيبويه، تحقيق: الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة؛ ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩٥- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، ضبطه وصححه ورتبه، مصطفىٰ حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة-دار الكتاب العربي بيروت؛ ط٣، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٩٦- **الكناش في النحو والتصريف** لأبي الفداء (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب؛ ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩٧- **الكواكب الدرية على متتمة الآجرومية** للأهدل ت: الشيخ/ محمد بن محمد الرعيني، مؤسسة الكتب الثقافية؛ ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩٨- **اللباب في علل البناء والإعراب** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان؛ ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٩- **اللباب في علم الإعراب** للإسفرايني، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة ناشرون؛ ط١، ١٩٩٦م.

١٠٠- **لسان العرب** لابن منظور، دار صادر – بيروت؛ ط٣، ١٤١٤هـ.

١٠١- **اللمحة في شرح الملحة** لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-السعودية؛ ط١٤٢٤،١هـ-٢٠٠٤م.

١٠٢- **ما ينصرف وما لا ينصرف** للزجاج، تحقيق: د. هدىٰ محمود قراعة، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة؛ ط١، ١٣٩١-١٩٧١م.

١٠٣- **المتبع في شرح اللمع** للعكبري، تحقيق: د. عبد الحميد حمد الزوي، جامعة قار يونس – بنغازي؛ ط١، ١٩٩٤م.

١٠٤- **المرتجل في شرح الجمل** لابن الخشاب، تحقيق: أ/ علي حيدر، دمشق؛ ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٠٥- **المسائل الحلبيات**، أبي علي الفارسيّ تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق -دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت؛ ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

١٠٦- **مسائل خلافية في النحو** لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي؛ ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٠٧- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله التنكاوي، مطبعة العاني –بغداد؛ ط١، من دون تاريخ.

١٠٨- **المسائل المنثورة** لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار–عمان؛ ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

١٠٩- **معاني القرآن** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة؛ ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

١١٠- معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب؛ ط١ ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

١١١- **معاني النحو**، ت: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن؛ ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١١٢- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، طبعة دار صادر – بيروت؛ ط١، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

١١٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق؛ ط٦، ١٩٨٥م.

١١٤- **المفصل في صنعة الإعراب** للزمخشري، تحقيق ودراسة: د. خالد إسماعيل حسان، راجعه أ. د/ تمام حسان، مكتبة الآداب – القاهرة؛ ط٢، ١٤٣٠ هـ–٢٠٠٩ م.

١١٥- **المفصل في علم العربية** لأبي القاسم الزمخشري، دار الجيل بيروت–لبنان؛ ط٢، من دون تاريخ.

١١٦- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ–جامعة أم القرىٰ– مكة المكرمة؛ ط١١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

١١٧- **المقتضب** للمبرد، تحقيق: أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلىٰ

للشئون الإسلامية؛ ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١١٨- **المقدمة الجزولية في النحو للجزولي**، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ومراجعة د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد جمعة؛ ط١، من دون تاريخ.

١١٩- **المقرب** لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري؛ ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٢٠- **الملخص في ضبط قوانين العربية**، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. سلطان بن علي الحكمي؛ ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢١- **موصل النبيل إلى نحو التسهيل**، للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق ودراسة: أ/ ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف: أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرىٰ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٢٢- **نتائج الفكر في النحو للسهيلي**، حققه وعلَّق عليه الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان؛ ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٢٣- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر.

١٢٤- **النداء بين النحويين والبلاغيين**، لمبارك تريكي، حوليات التراث عدد٧، ٢٠٠٧م.

١٢٥- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** لأبي حيان النحوي، تحقيق ودراسة د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة؛ ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٦- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية-الكويت؛ ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٧- **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر محمد، دار

الشروق – القاهرة؛ ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٢٨- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** للإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: الشيخ / عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة؛ ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٢٩- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر –بيروت؛ ط١، ١٩٠٠م.

١٣٠- **يحيى بن حمزة العلوي-آراؤه ومنهجه في النحو مع تحقيق كتابه: الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب**، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنوفية، إعداد الدكتور/ عادل عبد الحميد عبد العزيز، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩٧٦
التمهيد: ابن الحاجب وآثاره	٩٨٠
المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المرفوعات	٩٨٤
قصر الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة علىٰ الهمزة المعادلة بأم	٩٨٤
المبحث الثاني: المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المنصوبات	٩٨٨
بناء المنادىٰ المفرد المعرفة علىٰ ما يرفع به	٩٨٨
وجوب النصب في قولهم: جئت وزيدًا	٩٩٤
عدم اشتراط الاشتقاق في الحال	١٠٠٠
ناصب المستثنىٰ بـ(إلا) هو المستثنىٰ منه بواسطة إلا	١٠٠٥
مجي الاستثناء المفرغ في الإيجاب	١٠١٥
بناء اسم (لا) النافية للجنس بين البناء والإعراب إذا كان مفردًا علىٰ ما ينصب به	١٠٢٢
المبحث الثالث: المسائل التي انفرد بها ابن الحاجب في باب المجرورات	١٠٢٧
الجر في المضاف إليه	١٠٢٧
مجيء الإضافة بمعنىٰ (في)	١٠٣٤
مجيء النعت من غير المشتق	١٠٤٠
الخاتمة	١٠٤٤
ثبت المصادر والمراجع	١٠٤٦
فهرس الموضوعات	١٠٦٠

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه